الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الدورة الثالثة عشرة (٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والخمسون
الملحق رقم ٣٩ (A/58/39)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والخمسون
الملحق رقم ٣٩ (A/58/39)

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

الدورة الثالثة عشرة (٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2345

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-١٢	١
ثانيا –	الحضور وافتتاح الدورة	١٣-٢٤	٢
	ألف – تاريخ الدورة ومكان انعقادها	١٣-١٤	٢
	باء – الحضور	١٥-٢٣	٣
	جيم – افتتاح الدورة	٢٤	٦
ثالثا –	التقارير المتعلقة بالتنفيذ	٢٥-٤٨	٦
	ألف – بيان مقدم من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة بوصفه رئيسا للجنة في دورتها الثالثة عشرة	٢٥-٢٦	٦
	باء – بيان مقدم من مدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٧-٣١	٦
	جيم – عرض التقارير من قبل مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية: النقاط الرئيسية في التقارير المرحلية	٣٢-٤٨	٨
	١ – التقرير الشامل الذي يقدم كل سنتين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٣٣-٤٣	٩
	٢ – النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٤٤-٤٨	١١
رابعا –	موجز المناقشة العامة	٤٩-١٠٥	١٣
خامسا –	مناقشة مواضيعية: الخطاب الرئيسي والبيانات الفردية بشأن موضوع ”تعزيز دور القطاع الخاص في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي“	١٠٦-١٢٠	٢٩
	ألف – الخطاب الرئيسي	١٠٦-١١٠	٢٩
	باء – التحويلات المالية	١١١-١١٤	٣٠
	جيم – المستحضرات الصيدلية والرعاية الصحية	١١٥-١١٦	٣٢

	دال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١١٧-١٢٠	٣٢
سادسا -	الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	١٢١-١٣٠	٣٣
سابعا -	اعتماد التقرير	١٣١-١٣٥	٣٦
	ألف - اتخاذ المقررات	١٣١	٣٦
	باء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى ..	١٣٢	٣٦
	جيم - مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى	١٣٣-١٣٥	٣٦
ثامنا -	اختتام الدورة	١٣٦-١٤٦	٣٧
	ألف - البيان الختامي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٣٦-١٣٩	٣٧
	باء - بيان ختامي من مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية	١٤٠-١٤١	٣٨
	جيم - تعليقات أخرى	١٤٢-١٤٤	٣٨
	دال - البيان الختامي للرئيس	١٤٥-١٤٦	٣٩
تاسعا -	المسائل التنظيمية	١٤٧-١٥٢	٣٩
	ألف - جدول أعمال الجلسة التنظيمية	١٤٨	٣٩
	باء - انتخاب الرئيس	١٤٩	٣٩
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب بخلاف الرئيس	١٥٠-١٥١	٤٠
	دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	١٥٢	٤٠

المرفقات

الأول -	المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثالثة عشرة	٤٢
الثاني -	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٤٨

أولا – مقدمة

١ – وفقا للتوصية ٣٧ من خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[١]، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، عقد في جنيف في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٠ اجتماع رفيع المستوى لجميع الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل القيام باستعراض شامل على المستوى الحكومي الدولي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ونظرت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في تقرير الدورة الأولى لهذه الهيئة الحكومية الدولية[٢]. وقررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٠٢/٣٥ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ تغيير اسم الاجتماع الرفيع المستوى للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وطلبت إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد دورة اللجنة المقبلة في ظل الترتيبات التنظيمية والإجرائية ذاتها التي كانت قد اتخذت بصدد الاجتماع الرفيع المستوى.

٢ – وانعقدت الدورة الثانية للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٨١، ونظرت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين في التقرير الصادر عنها[٣]. ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الدورة الثانية للجنة، والذي أيدته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين، تكوّن هيكل الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى من جلسة عامة وفريق عامل واحد فقط، وقد اتبعت هذه الممارسة خلال الدورات اللاحقة.

٣ – وانعقدت الدورة الثالثة للجنة الرفيعة المستوى في نيويورك في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ونظرت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في التقرير الصادر عنها[٤].

٤ – وانعقدت الدورة الرابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥. ونظرت الجمعية العامة في دورتها الأربعين في التقرير الصادر عنها[٥].

٥ – وانعقدت الدورة الخامسة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٧ واعتُمد تقريرها[٦] في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٧. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها الثانية والأربعين.

٦ - وانعقدت الدورة السادسة في نيويورك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ واعتُمد تقريرها[٧] في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وقامت الجمعية العامة باستعراض ذلك التقرير في دورتها الرابعة والأربعين.

٧ - وانعقدت الدورة السابعة في نيويورك في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ واعتُمد تقريرها[٨] في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها السادسة والأربعين.

٨ - وانعقدت الدورة الثامنة في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ واعتُمد تقريرها[٩] في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣. ونظرت الجمعية العامة في ذلك التقرير في دورتها الثامنة والأربعين.

٩ - وانعقدت الدورة التاسعة في نيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ونظرت الجمعية في تقريرها[١٠] في دورتها الخمسين.

١٠ - وانعقدت الدورة العاشرة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٧. ونظرت الجمعية العامة في تقريرها[١١] في دورتها الثانية والخمسين.

١١ - وانعقدت الدورة الحادية عشرة في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ونظرت الجمعية العامة في تقريرها[١٢] في دورتها الرابعة والخمسين.

١٢ - وانعقدت الدورة الثانية عشرة في نيويورك في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ونظرت الجمعية العامة في تقريرها[١٣] في دورتها السادسة والخمسين.

ثانيا - الحضور وافتتاح الدورة

ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها

١٣ - انعقدت الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

١٤ - ووفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٢٠٢، دعا مدير البرنامج الإنمائي إلى عقد هذه الدورة وفق الترتيبات الإجرائية الاعتيادية.

باء – الحضور

١٥ – مُثلت في هذه الدورة الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة والمشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

الأرجنتين	البوسنة والهرسك	السلفادور	ماليزيا
الأردن	بولندا	سنغافورة	مصر
أرمينيا	بوليفيا	السودان	المغرب
إسبانيا	بيرو	شيلي	المكسيك
إكوادور	بيلاروس	الصين	ملاوي
ألمانيا	تايلند	غابون	ملديف
الإمارات العربية المتحدة	تركيا	غيانا	المملكة العربية السعودية
إندونيسيا	توغو	غينيا	منغوليا
أنغولا	توفالو	غينيا – الاستوائية	موزامبيق
أوروغواي	تونس	الفلبين	ميانمار
أوغندا	جامايكا	فنزويلا	ناميبيا
إيران (جمهورية – الإسلامية)	الجزائر	قطر	النمسا
أيسلندا	الجماهيرية العربية الليبية	الكاميرون	نيبال
بابوا غينيا الجديدة	جمهورية أفريقيا الوسطى	كوبا	نيجيريا
باراغواي	جمهورية تنزانيا المتحدة	كوت ديفوار	نيكاراغوا
باكستان	الجمهورية الدومينيكية	كوستاريكا	الهند
البرازيل	جمهورية كوريا	كولومبيا	هنغاريا
البرتغال	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	الكونغو	الولايات المتحدة الأمريكية
بروني دار السلام	جنوب أفريقيا	الكويت	اليابان
بنن	الرأس الأخضر	كينيا	اليمن
بوتان	رواندا	لبنان	اليونان
بوتسوانا	رومانيا	لكسمبرغ	
بوركينا فاسو	زامبيا	ليسوتو	
بوروندي	زمبابوي	مالي	

١٦ – ومُثلت في هذه الدورة الدول غير الأعضاء التالية التي تحتفظ ببعثة مراقبة دائمة بالمقر:

الكرسي الرسولي

١٧ – ومُثلت اللجان الإقليمية التالية:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٨ - ومُثلث أيضا هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التالية:

مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
صندوق الأمم المتحدة للسكان
جامعة الأمم المتحدة

١٩ - وحضر الدورة ممثلو الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
منظمة العمل الدولية
المنظمة البحرية الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
البنك الدولي
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية

٢٠ - ومُثلت في هذه الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية، التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بوصفها مراقبة في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها:

الاتحاد الأفريقي
جامعة الدول العربية
منظمة المؤتمر الإسلامي
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
الشركاء في مجال الإسكان والتنمية

٢١ - وحضر هذه الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية بوصفهم مراقبين:

وكالة البلدان الأمريكية للتعاون والتنمية

معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة

مصرف التنمية الإسلامي

المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية

٢٢ - وحضرت هذه الدورة منظمات ومؤسسات ووكالات القطاع الخاص التالية، التي تلقت دعوة لحضور الدورة المواضيعية المعنونة ''تعزيز دور القطاع الخاص في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي'':

مؤسسة Accion للقروض الصغيرة	شبكة Multi-Tarjeta للاتصالات
مصرف Banko de Murcia	الرابطة الوطنية لمحولي الأموال
مصرف Bank of America	صحيفة نيويورك تايمز
مصرف مونتريال/مصرف هاريس	هيئة Opportunity International
هيئة سيتي كورب (Citi Corp)	مركز التقريب بين الإسبان
الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر البلدان فقرا (البنك الدولي)	شركة Pronto Envios
مؤسسة بدائل التنمية	شركة Quisqueyana
شركة e- Bridge International	شركة Rapid Money لتحويل الأموال
مؤسسة Groupo Uno	هيئة RemesAgil
هيئة الحوار فيما بين البلدان الأمريكية	هيئة Ria Financial
المنظمة الدولية للهجرة	شركة RIANXEIRA
هيئة Kroll	جامعة ولاية نيويورك - كورتلاند
هيئة Lehman Brothers	إدارة البريد بالولايات المتحدة
مؤسسة ماستر كارد (Mater Card)	شركة Uniteller لتحويل الأموال
هيئة مكسيكو إكسبرس	هيئة ViaAmericas
شركة Money Exchange	شركة فيغو للتحويلات المالية
شركة Money Gram	هيئة Visa International
صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف التابع لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية	اتحاد Western Union International

٢٣ - وحضر هذه الدورة الأشخاص التالية أسماؤهم الذين تلقوا دعوة خاصة لحضورها كمتكلمين رئيسيين و/أو كأعضاء في أفرقة الخبراء:

صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال (الأردن)

دكتور ليتيتيا راموس شاهاني (الفلبين)

السيد هاتش توفي (هيئة MasterCard International، المملكة المتحدة)
السيد روي برات (هيئة Opportunity International، المملكة المتحدة)
السيد مارك كيلر (هيئة Southland Parteners، المكسيك)
السيد كريستوفر ث. كونن (هيئة Western Union، فرنسا)
دكتور مانويل أوروزكو (هيئة الحوار فيما بين البلدان الأمريكية، الولايات المتحدة)
دكتور بالا كريشنان (مؤسسة Aravind لرعاية العيون، الهند)
السيد جيمس ب. كلارك (شبكة التكنولوجيا العالمية، المملكة المتحدة)
السيد ماكونن بليك هانا (المدرسة التكنولوجية، جامايكا)
السيد أرتورو فيغارا مورينو (وكالة التعاون الدولي في مجال التنمية، شيلي)
السيدة مامي يامادا (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، اليابان)

جيم – افتتاح الدورة

٢٤- افتتح الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى، بالنيابة عن الأمين العام، رئيس تلك الدورة السفير بونيفاس تشيدياوسيكو، من زمبابوي.

ثالثا – التقارير المتعلقة بالتنفيذ

ألف – بيان مقدم من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة بوصفه رئيسا للجنة في دورتها الثالثة عشرة

٢٥ – بعد افتتاح الرئيس للجلسة، ألقى كلمة موجزة قدم فيها التعازي لحكومة وشعب الجزائر على الخسائر الأليمة في الأرواح التي مني بها ذلك البلد من جراء الزلزال. وطلب إلى الممثلين التزام دقيقة صمت تكريما لهم.

٢٦ – وقبل أن يدعو الرئيس الممثلين إلى إلقاء كلماتهم، أعلن تعيين السفير ميلوس ألكالي، من فترويلا، رئيسا للفريق العامل الذي سيبدأ مداولاته يوم الخميس، ٢٩ أيار/مايو، وسيرفع تقريره إلى الجلسة العامة في ٣٠ أيار/مايو. كما طلب إليهم أن يقدموا لرئيس الفريق العامل ولجميع أعضاء الفريق أقصى قدر ممكن من الدعم لتمكينهم من أداء عملهم بكفاءة. ثم دعا الرئيس مدير البرنامج الإنمائي المعاون إلى إلقاء كلمته.

باء – بيان مقدم من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٧- أشار المدير المعاون للبرنامج إلى أن الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى تنطوي على أهمية خاصة إذ أنها تتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لمؤتمر بوينس آيرس

لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وذكر أن مؤتمر بوينس آيرس قد ترك في مجتمع التنمية وقعا طويل الأمد ونقل إليه رسالة استحوذت على اهتمام الجهات العاملة في سبيل التنمية، وأن صيغة التعاون التي طرحتها خطة عمل بوينس آيرس هي من الأهمية اليوم كما كانت من الأهمية قبل عشرين عاما خلت.

٢٨ - ولاحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب آخذ في الازدياد في مجالات التجارة والاستثمار والتبادل الثقافي وتبادل الدراية الفنية والأفكار، فذكر على سبيل المثال التجمعات دون الإقليمية من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية. وأشار إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية، التي اتفق عليها زعماء العالم في عام ٢٠٠٠، قد وضعت ميثاقا جديدا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يقضي بتحمُّل المسؤولية على نحو متبادل وزيادة الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهدافها. وألقى الضوء على بعض الدروس المستخلصة من التحالفات التي أقامتها بلدان الجنوب فيما بينها خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، بما في ذلك ضرورة التركيز على الأولويات التي ينبغي التوصل بشأنها إلى اتفاق مشترك. وذكر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كمثال على مجال يتطلب تعاون معظم بلدان الجنوب. ولاحظ أن أوغندا والبرازيل وتايلند والسنغال والهند قد طورت نماذج حققت نجاحا بالغا في مواجهة وصمة هذا المرض، والتمييز الذي يتعرض له المصابون به، والتخفيف من تأثير المرض، إلى جانب الوقاية من حدوث إصابات جديدة.

٢٩ - كما أن أحد الدروس الهامة الأخرى هو أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكن من التخفيف من المخاطر التي تنطوي عليها العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها. وقال إن الوقت قد حان للارتقاء إلى مستوى الفرص الجديدة من قبيل تلك التي تتيحها أوجه التقدم التي تحققت مؤخرا في ميداني الإعلام والاتصال. فعلى سبيل المثال، حصل شبان وشابات من غانا على فرص عمل تستخدم فيها شبكة الإنترنت لتقديم خدمات إلى الزبائن في الولايات المتحدة. وفي المستقبل، ينبغي أن يستكشف التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسائل أكثر وأفضل لنقل بعض السياسات والسبل العملية التي ساهمت في بناء الدراية الفنية في مجال التكنولوجيا الرفيعة في بلدان مثل تايلند وجنوب أفريقيا وكوستاريكا وماليزيا والهند إلى بلدان نامية أخرى من أجل تعزيز إيجاد فرص العمل بفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٠ - كما أظهرت الخبرة أن الأشكال التقليدية للتحالفات التي كانت تقام بين الحكومات، وإن كانت لا تزال مفيدة، فإنها لم تعد كافية؛ فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

يقتضي بناء شراكات أوسع نطاقا. وتشكل إقامة التحالفات بين الشعوب وبناء الشبكات حول قضايا ذات اهتمام مشترك بين شعوب بلدان الجنوب طريقة أكثر فعالية. وقد استخدم هذا النوع من التحالفات بنجاح في مجالات من قبيل مكافحة الألغام الأرضية، والنضال من أجل تخفيض أسعار الأدوية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والجهود المبذولة للضغط على شركات النفط من أجل تنظيف البحار من الانسكابات النفطية التي تتسبب بها، والنضال من أجل إلغاء أو إعادة جدولة ديون البلدان الفقيرة. ومن شأن هذا النهج أن يمكن من تحويل الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف إنمائية للأسر والمجتمعات المحلية.

٣١ - وفي الختام، قال معاون المدير إنه ينبغي، لدى إعادة النظر في مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، توسيع دائرة الجهات الفاعلة لتشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، فإن التحدي يتمثل في تهيئة بيئة تفضي إلى الاستثمار في بلدان الجنوب وفي إنفاذ القوانين التي تفرض على الشركات الالتزام بمبادئ تحمل الشركات للمسؤولية الاجتماعية. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهته السعي من أجل اتباع نهج أقوى وأكثر تركيزا على تحقيق النتائج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإلى كفالة أن يتمكن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من التأثير في طريقة العمل المتبعة في المقر وفي المكاتب القطرية في جميع أنحاء العالم.

جيم - عرض التقارير من قبل مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية: النقاط الرئيسية في التقارير المرحلية

٣٢ - قدمت مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تهانيها للسفير بونيفاس تشيدياوسيكو لانتخابه رئيسا للدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأشادت أيضا بسلفه السفير كيتي خوم، رئيس الدورة الثانية عشرة. وقالت المديرة إنه لدى إعداد التقارير المزمع تقديمها إلى اللجنة، أخذت الوحدة الخاصة في الاعتبار أن الدورة الثالثة عشرة تنعقد بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لمؤتمر بوينس آيرس لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفي ضوء ذلك، قدم التقرير صورة شاملة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأشارت إلى أن الأعضاء السالفين للجنة أذنوا بدمج جزأي التقرير المتعلقين بخطة عمل بوينس آيرس وباستراتيجية الاتجاهات الجديدة تحت عنوان واحد؛ وقد استخدمت طريقة العرض هذه في هذا التقرير. وذكرت، في معرض تسليطها الضوء على مختلف جوانب التقرير، بما في ذلك التوصيات الرئيسية، أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في طريقه ليصبح نهجا معمما في جميع مناطق العالم النامي.

١ - التقرير الشامل الذي يقدم كل سنتين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٣٣ - تم التوصل إلى نتيجتين هامتين بالاستناد إلى المؤشرات والملاحظات والمعلومات الواردة من البلدان النامية. ففي حين كان من الواضح وجود زيادة في مستوى التعاون فيما بين البلدان النامية، فإن هذا التعاون كان في معظم الأحيان غير منتظم و لم يكن دائما نتيجة اتباع سياسات حكومية معينة. وتعزى الزيادة في التعاون من جهة إلى الاتجاهات المتنامية نحو التكامل الإقليمي ودون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، مما كان له، في حد ذاته، أثر على زيادة فرص التعاون، ويعزى من جهة أخرى إلى جهود البلدان المانحة والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي كانت تشجع على الدوام التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تعزى جزئيا الطبيعة غير المنتظمة لهذا التعاون إلى التغيرات التي حدثت منذ مؤتمر بوينس آيرس في مجالات تسيير شؤون الحكم والتجارة والعلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، ابتعدت حكومات عديدة عن سياسة التعاون المرسومة مسبقا التي كانت سائدة في فترة انعقاد المؤتمر.

٣٤ - ورغم هذه النكسات، أقام عدد كبير من الحكومات برامج حيوية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكان لدى معظم هذه البلدان وحدات داخل الوزارات لمعالجة قضايا التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتراوحت مخصصاتها المدرجة بالميزانية من بضعة آلاف من الدولارات في بعض البلدان إلى عشرات الملايين من الدولارات في بلدان أخرى، وتباينت مجالات التعاون فيما بين البلدان، ومعظمها في الزراعة، والتعليم والاتصالات، والتجارة والاستثمار، والبيئة، والبنية الأساسية، والعلم والتكنولوجيا، والإنتاج، والعمالة. وللأسف، لم يلق تخفيف عبء الديون وضبطها إقرارا واسعا كمجال محتمل من مجالات التعاون كما لم تتناول البلدان غير الساحلية المجالات ذات الاهتمام المشترك فيما بينها.

٣٥ - بيد أن الحالة كانت مختلفة فيما بين البلدان المحورية، حيث توجد دلالات على أن التعاون فيما بين البلدان النامية كان أكثر اتساعا وتنوعا. فماليزيا، على سبيل المثال، تنظم برنامجا منذ عام ١٩٨٠ لتقديم التدريب والخدمات الاستشارية إلى بلدان نامية أخرى في مجال التخطيط للمشاريع وإدارتها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة العامة، والقضاء على الفقر، والدبلوماسية. وأبلغت الصين أيضا عن أنشطة ضمت أبحاثا مشتركة والتواصل الشبكي في قطاعات متعددة. ووضعت بلدان محورية أخرى أيضا معلومات على شبكة إنترنت تشير إلى تفضيلها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأفضى ذلك إلى تفاعل متزايد فيما بين البلدان المحورية. فعلى سبيل المثال، نمت التجارة بين الصين والهند من ٢٦٤,٨ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٤,٣ بليون دولار عام ٢٠٠٢.

٣٦ - وحسب ما أشير إليه آنفا، جرى معظم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل الإطار الإقليمي والتكامل دون الإقليمي. ومن بين أبرز الأمثلة على ذلك مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، واتفاق التجارة التفضيلية لجنوب آسيا، وجماعة بلدان الإنديز، والتقرير السنوي الأول عن التكامل داخل أفريقيا (ARIA-2002) المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومركز التدريب لأغراض التكامل الإقليمي في أوروغواي - وهو مبادرة مقدمة من الاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو.

٣٧ - وفي واقع الأمر فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بسبيله إلى أن يصبح وسيلة تدخل في صلب النشاط داخل جميع المناطق ومعظم القطاعات. وقد حظي بدعم كبير ومتزايد من البلدان المتقدمة النمو، ورغم أنه ينظر إليه على نطاق واسع على أنه غير كاف، فإن نطاق الدعم الجاري للأنشطة المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ما فتئ كبيرا إلى حد بعيد.

٣٨ - وتستدعي استراتيجية الاتجاهات الجديدة نهجا أكثر اتصافا بالطابع الاستراتيجي في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يركز على القضايا ذات الأولوية التي من المحتمل أن تحدث أثرا إنمائيا أساسيا على عدد كبير من البلدان النامية. ويستلزم ذلك من جميع الشركاء النظر في زيادة ما تخصصه من مواردها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية فضلا عن تعيين طرائق تمويل جديدة لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب من قبيل التعاون الثلاثي والتمويل من القطاع الخاص.

٣٩ - واعتبرت البلدان النامية والجهات المانحة/الوكالات الدولية على السواء الافتقار إلى المعلومات العقبة الرئيسية الماثلة أمام التعاون. ومع ذلك، سلمت معظم البلدان بأنها تدرك وجود قاعدة بيانات شبكة المعلومات لأغراض التنمية التي تتولى إصدارها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بينما زعم قليل منها بأنها لم تستعملها إلا في النادر.

٤٠ - وما برح الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل البلدان المتقدمة النمو جد مشجعا. ومن بين الأمثلة البارزة ما يلي. أعدت اليابان برنامج للشراكة لتشجيع البلدان النامية المتينة اقتصاديا على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشكل أكثر فعالية. وحتى الآن شاركت البرازيل وتايلند وتونس وسنغافورة وشيلي ومصر والمكسيك في هذه الشراكة الناشئة والتي تقوم بتحديد أرقام مستهدفة وتتقاسم التكاليف وتقدم الخبرة الفنية للبرامج التدريبية داخل البلدان المتلقية لها. وترمي الشراكة الأوروبية - الشرق أوسطية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠ تشمل الاتحاد الأوروبي وشركاءه الشرق أوسطيين

الاثنى عشر: الجزائر والمغرب وتونس (المغرب)؛ ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، والجمهورية العربية السورية (المشرق)؛ وقبرص ومالطة وتركيا.

٤١ - واكتسب أيضا التعاون الثلاثي مغزى جديدا داخل العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث يشكل الخبراء من الشمال والجنوب شبكات لإجراء البحوث المشتركة وتقاسم الموارد التكنولوجية والمالية لأغراض التنمية. وثمة مثال رائع على هذه الشراكة وهو رابطة غرب أفريقيا لتطوير الأرز، التي استحدثت مجموعة متنوعة من الأرز الهجين التي تعرف باسم الأرز الجديد لأفريقيا. ومن المأمول أن تؤدي مجموعة الأرز الهجين إلى زيادة إنتاج الأرز في غرب أفريقيا إلى ٠٠٠ ٧٤٤ طن، ومن ثم تخفض الواردات وتوفر للمنطقة ٨٨ مليون دولار من العملة الصعبة سنويا بحلول عام ٢٠٠٦.

٤٢ - وأبلغت جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما اللجان الإقليمية، عن ما تقوم به من جهود لإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل أنشطتها. ويمكن الاستشهاد بعدة أمثلة من بينها البرامج التي تنظمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وهذه مجرد أمثلة قليلة. ومن نماذج ذلك، مشروع الأدوية بأمريكا اللاتينية لعام ٢٠٠٢، الذي يسانده مركز التجارة الدولية. ويحاول هذا المشروع معالجة حالة سائدة في أمريكا اللاتينية، فهذه القارة تستورد ٧٦ في المائة من الأدوية الأساسية في حين أن ما يقرب من ٢٠٠ شركة محلية تحظى بالتكنولوجيا الضرورية لإنتاج نفس الأدوية وتتسم بطاقة معطلة تتراوح بين ١٠ و ٥٠ في المائة.

٤٣ - وفي حين كان هناك نشاط واسع يتصل بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل إطار المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية، لم تعط إلا قلة قليلة من البلدان المحورية والبلدان المتقدمة النمو أولوية عالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث السياسات وأنشطة المشاريع على حد سواء. وأفضى ذلك عموما إلى معلومات وإحصاءات محدودة فضلا عن الافتقار إلى تقديرات موثوق بها عن المبالغ المنفقة على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وانطبق ذلك على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي إلا أن عددا ضئيلا من الحكومات تناول الحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية للخبراء والقدرات.

٢ - النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٤ - غطى التقرير القضايا التي قررت اللجنة الرفيعة المستوى أن تتناولها خلال دورتها الثلاثين. فقد أهابت اللجنة على سبيل المثال بمدير البرنامج أن يتخذ إجراءات من شأنها

مواصلة تعبئة الموارد اللازمة للصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحثت اللجنة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على وضع نظام فعال للإدارة واستعمال موارد الصندوق الاستئماني. وقررت اللجنة الرفيعة المستوى أيضا استعراض المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإطار النتائج الموحد.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية المنقحة للسياسات والإجراءات، عقدت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية اجتماعا مشتركا بين الوكالات حضره منسقو التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعين هذا الاجتماع الحدود المتصلة بإطار النتائج الموحد وعقد العزم على وضع نهج أكثر اتصافا بروح المبادرة لوضع وصف أنسب للأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ووضع تقييم مناسب لهذه الأنشطة. وقد تم تنقيح المبادئ التوجيهية استنادا إلى هذه المشاورات وهي تضم مؤشرات الأداء التي يتعين وضعها في الاعتبار عند الترويج للأنشطة المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويتضمن التقرير اقتراحا بأن تؤيد اللجنة الرفيعة المستوى هذه المبادئ التوجيهية المنقحة وأن تطلب إلى مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها اعتمادها بوصفها إطارا لتوجيه دعمها المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٦ - وخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، اجتذب الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب تبرعات بلغت ٠٠٠ ٧٥٠ دولار. وقد استعملت هذه الأموال إضافة إلى تبرع تقاسم التكاليف المقدم من حكومة اليابان لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولصالح الموارد الأساسية، في تمويل المشاريع المتعلقة بالمجالات المواضيعية الخمسة المبينة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وقد خضعت جميع المشاريع المدعمة لعملية موافقة على المشاريع جرت وفقا للنظم العادية. وإقرارا بندرة التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات، تقوم الوحدة الخاصة بصياغة استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وتراعي هذه الاستراتيجية المركز المالي للجهات المانحة وتستند إلى صياغة برامج يمكن تسويقها تشدد على التعاون الثلاثي. وقد طُلب إلى اللجنة الرفيعة المستوى تشجيع البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء على زيادة تبرعاتها المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات.

٤٧ - ويقدم التقرير أيضا خلاصة عن الدور المتغير الذي تضطلع به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ويجمل بعض ما ينشأ عن ذلك من تعديلات في أهدافه وهيكله التنظيمي. ومصب التركيز الرئيسي لهذه التغييرات هو تمكين الوحدة الخاصة من النهوض بولايتها التقليدية المتمثلة في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومسؤولياتها الجديدة فيما يختص بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإدراج هذه النهوج في

صلب نشاط منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الشركاء الاستراتيجيين. ووفاء بهذا الدور، تضطلع الوحدة الخاصة بإقامة علاقات عمل وثيقة مع شتى المكاتب والوحدات داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، سوف تقيم علاقات مع المؤسسات والوكالات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة عن طريق تشجيع التكاملية استنادا إلى المصالح والأهداف المتقاربة والمسؤوليات المشتركة التي ستسهم فيها كل وكالة بما لديها من كفاءات قطاعية.

٤٨ - وتتألف استراتيجية الإدراج في التيار الرئيسي من عناصر شتى ترمي إلى معالجة احتياجات الشركاء المستهدفين. فعلى سبيل المثال، ركزت استراتيجية إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب عمل مؤسسات الأمم المتحدة على برامج بناء القدرات الموجهة إلى الموظفين وإدراج مفاهيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر البرمجة والتقييم مع التشديد على دور الأطراف المحفزة والوسيطة والميسِّرة عند معالجة القطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية.

رابعا - موجز المناقشة العامة

٤٩ - في المناقشة العامة، أعربت المغرب (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، واليونان (باسم الاتحاد الأوروبي وعدد من البلدان المنتسبة إليه)، وبيرو (باسم مجموعة ريو)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية) عن آراء مجموعات محددة من الدول. وتحدث ممثلو المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والشركاء في السكان والتنمية، باسم منظماتهم. وقُدمت عروض من كل من وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحدث إلى الاجتماع ممثلا مركز التجارة الدولية (وهو الوكالة المعنية بالتعاون التقني لدى الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالجوانب التشغيلية والمشاريعية لتنمية التجارة) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٥٠ - وباستثناء الاتحاد الأوروبي واليابان، كانت جميع الدول المشاركة في المناقشة ممثلة للبلدان النامية. ويشكل التقرير التالي عن المناقشة آراء مجموعة الـ ٧٧ والصين، والاتحاد الأوروبي، والمجموعات دون الإقليمية، ومشاركين آخرين.

٥١ - وقبل بداية المناقشة، التزم أعضاء الوفود بدقيقة صمت حدادا على ضحايا الزلزال الأخير في الجزائر. وأعرب كثيرون عن تعازيهم لحكومة وشعب الجزائر.

٥٢ - وقد استهل الممثل الدائم للمغرب المناقشة بقوله، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان

النامية تنعقد في مرحلة تاريخية حاسمة، وتتيح للبلدان النامية فرصة فريدة لتقييم منجزاتها ومواطن قصورها لخلق رؤية جديدة للمستقبل. وفي الوقت الذي تفرض فيه العولمة تحديات متزايدة بالنسبة للبلدان النامية في عدد من المجالات المختلفة، فإن ثمة ضرورة للاهتمام مرة أخرى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لدى وضع برنامج جديد للبلدان النامية ورؤية مستحدثة للتعاون التقني وينبغي أن ينظر إلى الأنشطة المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها من العناصر الهامة لاستراتيجية إنمائية شاملة مكملة للتعاون بين الشمال والجنوب، وضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ - واستشهد، في معرض إشارته إلى الدعم الدولي الواسع النطاق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بإعلان وبرنامج عمل هافانا اللذين أقرهما مؤتمر قمة بلدان الجنوب في عام ٢٠٠٠. وفي الإعلان، كان ثمة اهتمام خاص بإمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تحقيق الحد الأمثل من القدرات الإنمائية للبلدان النامية من خلال تعبئة وتقاسم الموارد والخبرات المتاحة. ويشكل هذا التعاون جزءا لا يتجزأ من العلاقات المتبادلة بين البلدان النامية، إلى جانب كونه وسيلة هامة لتشجيع تبادل الأفكار والتجارب والمعارف. وفي القرار ٢٦٣/٥٧، حثت الجمعية العامة على تكثيف المبادرات المشتركة فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وكان ثمة مطالبة محددة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من قبل المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا الذي انعقد ببروكسل في عام ٢٠٠١، والمؤتمر المعني بتمويل التنمية الذي انعقد في مونتيري في عام ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢ أيضا. كما أيد الشركاء في التنمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وأستراليا وكندا والولايات المتحدة واليابان، التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في أن يساهم الشركاء من البلدان المتقدمة النمو الأخرى في هذا المجهود. فهذا التعاون الثلاثي يعزز الإحساس بالمسؤولية ويخفض تكاليف برامج التنمية ويدعم التضامن الدولي. وينبغي له أن يكون جزءا من رؤية جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن النُهُج الابتكارية الأخرى.

٥٤ - وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية، فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لم يكن متناسبا مع الطابع الشامل للالتزامات الواردة في شتى الإعلانات وخطط العمل، كما أن هذا التعاون لم يستثمر القدرات والإمكانات القائمة فيما بين البلدان النامية. ولا يزال نقص الموارد المالية يمثل عقبة خطيرة. والبلدان النامية المحورية عليها دور حاسم في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وثمة حاجة إلى مساندة الموارد التي تخصصها هذه البلدان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمساهمات من البلدان المتقدمة النمو. كما أن القطاع الخاص،

الذي لا يشارك بصورة كافية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوسعه أيضا أن يزيد من نطاق أنشطته. ويجب أن يُنظر في حالة البلدان النامية التي تضم قطاعات خاصة ضعيفة أو التي لا توجد بها هذه القطاعات على الإطلاق.

٥٥ - ويكمن مجال آخر لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وتقدر مجموعة الـ ٧٧ والصين الدور الإيجابي لوكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، وخاصة اللجان الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ومع هذا، فإنه يجب الاضطلاع بالمزيد على صعيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إظهار هذا التعاون بصورة كافية في أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

٥٦ - ويؤدي البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية دورا عظيما في تشجيع هذا التعاون وتوسيع نطاقه وتسليط الضوء عليه. وقد شدد مؤتمر قمة هافانا في عام ٢٠٠٠ على أهمية الوحدة الخاصة، ودعا مدير البرنامج الإنمائي إلى الاحتفاظ بكيانها وتعزيزها بوصفها مركز التنسيق لدى الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وطالب مؤتمر القمة هذا برصد موارد إضافية حتى تنفذ الوحدة الخاصة ولاياتها ومسؤولياتها على نحو كامل. وقد تشمل تعبئة موارد مالية إضافية، بأسرع ما يمكن، آليات جديدة وابتكاريه لتشجيع وتعزيز الأنشطة المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي أن تتضمن الشراكات الواسعة النطاق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مشاركة كافة الأطراف المؤثرة ذات الصلة، بما فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٥٧ - وبغية التصدي للعقبة الرئيسية المتمثلة في عدم كفاية التمويل، تطالب مجموعة الـ ٧٧ والصين بزيادة تمويل التعاون التقني من خلال الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي ومن البلدان المانحة على نحو ثنائي ومن البلدان النامية. وهناك حاجة إلى زيادة المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي أنشأته الجمعية العامة لتوجيه التبرعات من أجل دعم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتحث المجموعة والصين أيضا على زيادة الدعم لصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٣٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

٥٨ - وفي الوقت الذي يُحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإقرار خطة عمل بوينس آيرس، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيُعقد بمراكش، المغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وسينهض هذا المؤتمر بالأهداف العملية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتبار ذلك جزءا أساسيا من استراتيجية أوسع نطاقا للتعاون الإنمائي الدولي بمساعدة الشركاء في التنمية.

٥٩ - وقال ممثل بيرو، الذي تحدث باسم مجموعة ريو، إنه لا تزال هناك أهمية للأولويات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي حددتها الجمعية العامة في قرارها المتصل بالاتجاهات الجديدة، الذي اتخذته في عام ١٩٩٥. وقد شملت تلك الأولويات تخفيف حدة الفقر، والعمالة، والتجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، والإنتاج، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وتنظيم المعونة. ومع هذا، فإن ثمة حاجة، في نفس الوقت، إلى وسائل إضافية، وأيضا إلى برامج شراكات ابتكارية، من أجل التمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية التي سبقت الموافقة عليها في مختلف المؤتمرات.

٦٠ - وفي هذا السياق، ينبغي للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي ستعقده مجموعة الـ ٧٧ والصين بمراكش في كانون الأول/ديسمبر، والاجتماع التحضيري الإقليمي، الذي سيعقد بكاراكاس في حزيران/يونيه، أن يوفرا زخما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن شأن هذا بدوره أن يساعد البلدان النامية في الوفاء بالالتزامات التي أعلنتها في مؤتمر قمة الجنوب لعام ٢٠٠٠، والمؤتمر المعني بأقل البلدان نموا الذي عُقد ببروكسل في عام ٢٠٠١، والمؤتمر المعني بتمويل التنمية الذي عقد بمونتيري في عام ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد بجوهانسبرغ في نفس العام.

٦١ - وقد اتضحت أهمية ترتيبات التعاون الثلاثي من خلال المبادرة المشتركة بين مجموعة ريو والاتحاد الأوروبي لإنشاء مركز التدريب المعني بالتكامل الإقليمي في أوروغواي. وسيسهم هذا المركز في تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين مسؤولين رفيعي المستوى من القطاعين العام والخاص، يشاركون في السياسات العامة المتصلة بالتكامل في سياق مختلف الترتيبات الإقليمية للتجارة الحرة، مثل السوق المشتركة للجنوب. ويمكن أن تستكشف الإمكانات التي يتيحها التعاون الثلاثي في المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، الذي سيعقد في كازاخستان في شهر آب/أغسطس.

٦٢ - ولاحظت مجموعة ريو أن جهود التكامل المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي قد أسهمت، بشكل كبير، في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن أمثلة آليات التكامل هذه: جماعة دول الأنديز، والجماعة الكاريبية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والسوق المشتركة للجنوب.

٦٣ - وأشارت مجموعة ريو إلى أنه يمكن أيضا تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق إنشاء شبكة لمراكز التنسيق على الإنترنت، تقوم، على سبيل المثال، بتيسير تبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق المقترحات الثنائية والمتعددة الأطراف، إلى جانب السعي لإدماج القطاع الخاص في برامج التعاون الدولي.

٦٤ - ومن شأن وضع منهجية لمتابعة وتقييم برامج وأنشطة التعاون التقني أن يحسّن من كفاءة مبادرات التعاون، وأن يساعد في تحديد الممارسات الناجحة. ومن الواجب أن يُضطلع بمزيد من الجهود لكفالة نشر هذه الممارسات.

٦٥ - ويعتبر التعاون الثنائي، الذي تقدمه اليابان من خلال برنامج شراكتها، بمثابة جيل أو طور جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فهذه الشراكة تتضمن إجراءات مستمرة تفوق تأثيراتها تأثيرات الأنشطة التقليدية. وأعربت مجموعة ريو أيضا عن تقديرها لما تلقته من دعم من صندوق بيريز - غريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، الذي يتبع مجموعة الـ ٧٧، والذي ترد الأموال المقدمة منه من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٦ - وقال الممثل الدائم لليونان، الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد اجتذب دعما كبيرا ومتزايدا من البلدان المتقدمة النمو، وأن أهمية التعاون الثلاثي قد اتضحت في مناسبات عديدة تضمنت ترتيبات مالية وشراكات وتقاسما للمعلومات. وقد طالب مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٠ بتعزيز تنمية القدرات فيما بين بلدان الجنوب، وذلك في مجالات من قبيل الهياكل الأساسية المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية، والمالية العامة، والإدارة العامة، وسياسات الميزنة على الصعيد الاجتماعي وعلى صعيد نوع الجنس، وإدارة الديون، والإنذار المبكر، وتوقي الأزمات. ومن رأي الاتحاد الأوروبي أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد تبين أنه عامل حاسم في مجال التنمية، وذلك في سياق توافق آراء مونتيري، وأيضا في سياق إعلان الألفية، وبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، وخطة جوهانسبرغ المتعلقة بالتنفيذ. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يسهم مؤتمر القمة القادم المعني بمجتمع المعلومات في إحراز التقدم في مجال سد الفجوة الرقمية.

٦٧ - ويتمثل أكبر التحديات التي تواجه تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في القيام على نحو كامل بتنفيذ مختلف خطط العمل المتصلة بالتعاون. وثمة حاجة إلى اتباع نهج استراتيجي من أجل إعداد البلدان النامية للدخول في الأسواق العالمية. ويلزم كذلك الاضطلاع بنظام للتقديرات الموثوقة لبيان مدى قيام الحكومات بإعطاء الأولوية للتعاون التقني في سياساتها الإنمائية الأوسع نطاقا. وتشكل استراتيجيات تقليل الفقر والشراكات الطويلة الأجل وسائل لتناول المآخذ القائمة في هذا الصدد. ومن العناصر الأساسية للقوة، استخدام الخبرات والتجارب المتاحة حاليا في البلدان النامية الأكثر تقدما.

٦٨ - ومن شأن التكامل الإقليمي ودون الإقليمي أن يضيف فرصا جديدة للتعاون التقني من خلال تمكين البلدان النامية من التغلب على القيود الراجعة إلى صغر الحجم الاقتصادي، وزيادة وفورات الحجم، وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر بشروط أفضل، مما يعمل على زيادة مشاركة هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التكامل سيعد قاعدة للتغيير أكثر اتساعا، كما سيزيد من موثوقية تغيير السياسات عن طريق تأكيد إجراء الإصلاحات.

٦٩ - ويقدر الاتحاد الأوروبي تزايد مشاركة المنظمات غير الحكومية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستمرار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في دعم هذا التعاون عن طريق التماس ممارسات إنمائية ابتكاريه، وذلك من خلال البرنامج الإنمائي ووكالاته المتخصصة وبرامجه، إلى جانب اللجان الإقليمية. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد، مبادرة مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عن طريق نظام التعليم.

٧٠ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعم أعمال منظومة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كافة البرامج ذات الصلة. وسيولي الاعتبار الواجب للمبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات المتصلة بالتعاون التقني بين بلدان الجنوب، وكذلك إطار النتائج الموحد الذي أُرفق بتقرير مدير البرنامج الإنمائي. وفي معرض الإشارة إلى الحاجة إلى زيادة الكفاءة والفعالية في التعاون التقني بين بلدان الجنوب من خلال تحسين التنسيق وتبسيط مختلف المؤسسات والمبادرات، أوضح الاتحاد الأوروبي أن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عليها دور أساسي في البناء المؤسسي المتعلق بإدارة التعاون بين بلدان الجنوب.

٧١ - ويقر الاتحاد الأوروبي بالدور الأساسي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال التعاون الإنمائي، بالصيغة الواردة في خطة عمل بوينس آيرس، وكذلك في التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة. وحيث أن المسؤولية الرئيسية المتصلة بهذا التعاون تقع على كاهل

البلدان النامية نفسها، فإن الاتحاد الأوروبي قد ينضم إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في دعم جهود هذه البلدان. ومن شأن وضع منظور استراتيجي لدور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذ خطط العمل الخاصة بالإجراءات التعاونية أن يساهما في الهدف النهائي للاعتماد على الذات، وطنيا وجماعيا، وأن يجعلا من التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملا أساسيا في مجال تحقيق برنامج التنمية المتفق عليه دوليا. وسيظل الاتحاد الأوروبي شريكا يعوَّل عليه في هذا الشأن.

٧٢ - ومن الأمثلة المحددة لدعم البلدان المتقدمة النمو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تلك الأمثلة المتعلقة باليابان والتي تتضمن مساهمة اليابان بما يناهز ٢٨,٥ من ملايين الدولارات من أجل أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن المشاريع البارزة التي دعمتها اليابان على هذا النحو، تنظيم منتديين تجاريين لأفريقيا وآسيا (أحدهما بماليزيا والآخر بجنوب أفريقيا) بمساعدة البرنامج الإنمائي، والاضطلاع بالبرنامج المتصل بإعداد ما يسمى ''الأرز الجديد لأفريقيا''. وقد يسَّر المنتديان التواصل بين المجتمعات التجارية، إلى جانب إبرام اتفاقات بشأن مشاريع مشتركة قد تؤدي إلى فرص تجارية واستثمارية جديدة. وقد كانا جزءا من عملية أوسع نطاقا لتحسين الروابط بين أفريقيا وآسيا عن طريق العملية المتصلة بمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وقد يوافق عام ٢٠٠٣ الذكرى السنوية العاشرة لهذه العملية، وسوف يعقد مؤتمر طوكيو الثالث في نهاية شهر أيلول/سبتمبر.

٧٣ - ومن أمثلة التعاون الثلاثي برامج يابانية ثلاثة هي برنامج تدريب البلدان الثالثة والبرنامج المتعلق بخبراء البلدان الثالثة وبرنامج الشراكة. فعلى سبيل المثال، قدمت اليابان مساعدة مالية لإعانة حكومة غانا في توفير التدريب اللازم للمشاركين من البلدان المجاورة في إدارة لقاحات شلل الأطفال. وفي جمهورية تترانيا المتحدة، قدم خبراء زراعيون إندونيسيون، أوفدتهم اليابان بمساعدة مالية منها، تدريبا تقنيا على استخدام الأبقار في زراعة الأرز. وفي إطار البرنامج الشامل للشراكة بين اليابان وشيلي، قُدمت مساعدة تقنية إلى كوبا في ميدان تطوير مصايد الأسماك، وإلى بوليفيا في ميدان النظافة الصحية المتصلة بالنباتات والحيوانات، وإلى الجمهورية الدومينيكية في مجال تدريب المدرسين، وإلى بلدان في أمريكا الوسطى وجزر البحر الكاريبي.

٧٤ - وطالب الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي تحدث باسم البلدان غير الساحلية، باتخاذ تدابير استثنائية لمساعدة هذه البلدان في التصدي للعقبات الخطيرة التي تعوق التنمية، والتي ترجع إلى صعوبة الأحوال المتصلة بالنقل وبالمرور العابر. ولا يتطلب التوصل إلى حلول لهذه المشاكل مجرد خفض التعريفات الجمركية المفروضة على المرور

العابر، بل إنه يتطلب أيضا برامج طويلة الأجل لتحسين الهياكل الأساسية للنقل. وبغية التصدي لهذه القضايا، ستعقد البلدان غير الساحلية المؤتمر الوزاري الأول بكازاخستان في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ورغم أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لم يقم في الماضي إلا بدور محدود في مساعدة البلدان غير الساحلية في التصدي لمشاكلها، مما يرجع بصفة أساسية لنقص المعلومات والوعي، فإن المأمول فيه أن يتحسن هذا الوضع بفضل تزايد استخدام ''شبكة المعلومات من أجل التنمية (WIDE)'' من قبل تلك البلدان.

٧٥ - وأكد كثير من المتحدثين أهمية التعاون الإقليمي. وأشير إلى أهمية تجربة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بتنظيم اجتماعات سنوية لمديري أنشطة التعاون التقني. وقال ممثل المنظومة إنه قد عُقدت حتى الآن ٢٧ من هذه الاجتماعات. ومن المنظمات الإقليمية الأخرى التي ذكرها المتحدثون، جماعة دول الأنديز، والجماعة الكاريبية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والسوق المشتركة للجنوب. وقد أحرزت هذه الجهود، التي ترمي إلى التكامل الإقليمي، تقدما على الرغم من الصعوبات التي تفرضها البيئة الدولية الحالية، وأيضا على الرغم من انخفاض التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. وفي أفريقيا، كانت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي مثال التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تردد أكثر من غيره في المناقشة. وقد شددت نيجيريا وجنوب أفريقيا على أهمية هذه الشراكة الجديدة.

٧٦ - وذكر ممثل جنوب أفريقيا أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقية تشكل مبادرة أفريقية صرفة، وهي تعكس تجربة القارة مع التنمية، وشدد على الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفهما أساسا للتقدم. وقال ممثل نيجيريا إن مولد الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة سيوفران مزيدا من الزخم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر ممثل غينيا الاستوائية أن بلده قد شارك في عدد من جهود التعاون الإقليمي المختلفة، وذلك في إطار جهات من قبيل مصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٧٧ - وقال ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي إن جميع أعضاء المنظمة الـ ٥٣، بلدان نامية، وإنهم قد اضطلعوا بدور رائد في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والمنظمة مهتمة بالنُهُج الابتكارية المتبعة في تناول برامج الحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي. وهي ستؤيد الأمم المتحدة، في هذا الصدد، فيما يتصل بالاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤، لأنها ترى أن الأسرة تشكل الوحدة الاجتماعية الأساسية للمجتمع. والمنظمة تساند أيضا تشجيع الأعمال التجارية والزراعة وقطاع الخدمات، فهذه تمثل

المجالات الرئيسية لإيجاد فرص للعمل. وأدلى، على نحو مستقل، ببيانين من قبل ممثل مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية وكذلك ممثل مصرف التنمية الإسلامي. وقد أشارا إلى مجموعة متنوعة من مبادرات التعاون فيما بين أعضاء المنظمة.

٧٨ - وصرح ممثل منظمة شركاء في مجال السكان والتنمية بأن الجمعية العامة قد منحت المنظمة مركز المراقب الدائم بموجب قرارها ٢٩/٥٧. وفي إطار عضوية المنظمة، التي تضم ١٩ بلدا ناميا (الأردن وإندونيسيا وأوغندا وباكستان وبنغلاديش وتايلند وتونس وزمبابوي والصين وغامبيا وكولومبيا وغينيا ومالي ومصر والمغرب والمكسيك ونيجيريا والهند واليمن) تقوم هذه المنظمة بزيادة وتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميادين تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. ولديها ثلاثة برامج رئيسية في مجال التدريب وبناء المؤسسات هي: برنامج للزمالات يتلقى معظم تمويله من مؤسسات البلدان النامية؛ والبرنامج العالمي لتدريب القادة الذي تموله مؤسسة بيل وملينـدا غيتس؛ وبرنامج القيادة ذات الرؤية في إطار التعاون مع المجلس الدولي لإدارة برامج السكان، الذي يوجد مقره في ماليزيا، ومركز دراسات الأسرة الأفريقية، الذي يوجد مقره بكينيا.

٧٩ - وأعربت أغلبية ساحقة من المتحدثين عن بالغ تقديرها للعمل الفذ الذي اضطلعت به الوحدة الخاصة في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الثلاثي، وفي مواصلة توسيع نطاق هذا التعاون وإبراز هدفه المتوخى في هذا الشأن خلال العامين الآخرين، ورحبت بصفة خاصة برئاسة مديرتها، السيدة سافياتو باندو. وأثنت على الدور الهام الذي اضطلعت به في استحداث برامج جديدة وفي تسليط الضوء على الوحدة الخاصة.

٨٠ - وشدد كل متحدث في المناقشة على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب استمرار أهمية خطة العمل التي أقرها منذ ٢٥ عاما مؤتمر بوينس أيرس للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وصرح ممثل الهند بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يزالان من الطرائق التي تتسم ببالغ الأهمية، وذلك بالرغم من الانتقال من الاقتصادات الموجهة إلى نُهج الأسواق الحرة لدى التصدي للتنمية. وأعرب ممثل كوبا عن تأييد بلده الشديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضح أن ثمة آلاف من الكوبيين قد اضطلعوا بالتعاون في عشرات من البلدان بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث عملوا في قطاعات من قبيل قطاعات الصحة والزراعة والتعليم والرياضة. وذُكرت أيضا تجربة كوبا في مجال تنفيذ برنامج الرعاية الصحية الشاملة للبلدان

النامية الذي يتضمن إيفاد التقنيين المهنيين والصحيين للعمل في مجال الرعاية الصحية الأولية طالما كانت هناك حاجة إليهم.

٨١ - وتكلم عدد من المتحدثين عن تلك المجموعة الضخمة من الجهود الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكانت الأنشطة التي ترددت أكثر من غيرها تتمثل في التدريب وتوفير الخبراء لبلدان نامية أخرى. وأشار عدد من البلدان المحورية إلى برامج تشمل تدريب الآلاف من المواطنين القادمين من بلدان نامية أخرى. ومن بين مجالات التعاون التي ذكرت، الصحة، والتعليم، وتنمية الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، وتعليم اللغات، والدراسات البرلمانية، وتعزيز خدمات مراجعة الحسابات والصيرفة والإحصاءات، والاتصال الجماهيري، والتنمية الزراعية، والأمن الغذائي المحسن، والتدريب المدني والعسكري، والإدارة العامة، والدبلوماسية، إلى جانب المعونة الغذائية والإغاثة في حالات الكوارث. وتكرر أثناء المناقشة ذكر الدور الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميدان مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٨٢ - وعلى الرغم من حدوث تطورات مشجعة في تنفيذ خطة عمل بوينس أيرس، فإن هناك حاجة إلى الاضطلاع بالمزيد من أجل تحقيق أهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وصرح ممثل ماليزيا بأنه يلزم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف زيادة الفعالية في العمليات والمنظمات المتعددة الأطراف. وينبغي القيام، بدعم من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بتشجيع مؤسسات وآليات بلدان الجنوب، بما فيها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومركز الجنوب في جنيف، ومركز التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب التابع لحركة عدم الانحياز. وقال عدد من الممثلين أيضا إن المشاكل التي تواجه البلدان النامية لا تزال كما هي، وذلك على الرغم من حدوث تغييرات في البيئة الدولية.

٨٣ - وأعربت بلدان نامية كثيرة عن شعورها بخيبة الأمل إزاء عدم الاستفادة من الإمكانات الكاملة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتساءل ممثل نيجيريا عما سيحتفل به في الذكرى الخامسة والعشرين لمؤتمر بوينس أيرس: فالمشاكل التي تواجه البلدان النامية باقية على حالها دون تغيير. وكان ثمة رأي سائد مؤداه أن إمكانات التعاون المثمر فيما بين البلدان النامية لم تستغل بعد، إلى حد كبير. وأكدت غالبية البلدان النامية الحاجة إلى تعجيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة بصورة فعالة في العمليات والمنظمات المتعددة الأطراف. ويجب أيضا تعزيز المؤسسات والآليات الضرورية لتحقيق ذلك الهدف.

٨٤ - ومن بين العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أشار عدد كبير من المتحدثين إلى عدم وجود استراتيجيات متماسكة أو هياكل مترابطة تقوم في إطارها مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوضع هذا التعاون في قالب تنفيذي. وذكر متحدثون آخرون أنه لا توجد آليات للتنسيق على الصعيد الوطني. وقال عدد من المتحدثين إن ثمة حاجة إلى إرادة سياسية؛ وأضاف أحد الممثلين أن الإرادة السياسية عديمة الجدوى بدون الأموال. وركز متحدثون عديدون على ضرورة الاستفادة إلى أقصى حد من أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالتغلب على أوجه القصور هذه. وارتأت وفود كثيرة أن دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن الأنشطة الرئيسية يشكل عنصرا أساسيا من أي مجهود يرمي إلى تذليل هذه الصعوبات.

٨٥ - وعند التطرق إلى العولمة، كانت البلدان النامية متفقة بشكل عام على ضرورة تقاسم القدرات والإمكانات، إلى جانب المعلومات المتصلة بتجاربها الإنمائية ومواردها المتاحة. والمؤسسات التعليمية والبحثية بهذه البلدان بحاجة إلى العمل مع بعضها لتنمية الموارد البشرية ومعالجة المشاكل المشتركة الأخرى. وذكر ممثلون عديدون من ممثلي البلدان النامية أن هناك حاجة إلى زيادة التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٨٦ - وأشارت عدة بلدان نامية إلى مستوى دعمها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بمعدلات مالية. فقد أعلن ممثل الصين عن التبرع بمبلغ ٢ مليون دولار للصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وقال ممثل الهند إن الإنفاق التراكمي لبلده على التعاون فيما بين بلدان الجنوب يزيد عن ٣ بلايين دولار. وصرح ممثل تركيا بأن بلده قد قدم، بوصفه من المانحين الجدد، مساعدة إنمائية رسمية تربو في المتوسط على ١٠٠ مليون دولار في العام، وذلك منذ عام ١٩٩٧. وبلغت هذه المساعدة، في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ١٥٤,٤ مليون دولار، منها ٣٤,٢ مليون دولار من أجل المساعدة التقنية. وقد موِّل برنامج تايلند للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو برنامج آخذ في الاتساع، بمبلغ ٢٣٠,٥٧ مليون باهت.

٨٧ - وشددت وفود عديدة على أهمية المعلومات في مجال تمكين التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحويله إلى خطوات عملية. وأشار متحدثون عديدون إلى الوثائق المقدمة إلى اللجنة الرفيعة المستوى من أجل التركيز على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر بكثير لتدفقات المعلومات؛ فبدون هذه التدفقات سوف يتعذر اتباع نهج استراتيجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكان هناك إقرار عام بأن ثمة عقبة كبيرة تعترض سبيل هذا التعاون، وهي نقص المعلومات المتاحة بشأن القدرات والفرص المتصلة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن

الضروري بصفة خاصة أن يُكفَل تدفق المعلومات على نحو كاف إلى مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨٨ - وأكد متحدثون كثيرون الدور الرئيسي الذي يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يؤديه في مجال بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولدى الحديث عن تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتزويده ببرنامج عملي، ذكر عدد من الوفود المؤتمر الرفيع المستوى المقبل الذي يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي ستعقده مجموعة الـ ٧٧ بمراكش، في بالمغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٨٩ - وأعربت بعض البلدان عن شعورها بخيبة الأمل، بشكل بالغ، إزاء عدم تمكن البلدان النامية من إحراز مزيد من التقدم على صعيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال ممثل فنزويلا إن المشكلة تتخطى نقص الموارد أو الإرادة السياسية أو الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة أو وجود أساس قانوني للعمل. والمشكلة الأساسية تتمثل في الافتقار إلى الدينامية والتنفيذ الاستراتيجي للخطط المعتمدة. وثمة حاجة إلى التنسيق على مستوى عال؛ ومن الواجب أن يؤذن لمكتب اللجنة الرفيعة المستوى بالتحرك لبلوغ هذا الهدف. وثمة أهمية للاجتماع الإقليمي التحضيري المقبل، بكاراكاس (في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه)، فيما يتعلق باجتماع مجموعة الـ ٧٧ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمراكش، في كانون الأول/ديسمبر.

٩٠ - وكانت هناك مقترحات كثيرة تتصل بوضع أولويات جديدة للعمل. وصرح ممثل إندونيسيا بأنه ينبغي أن يركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الديون الدولية على البلدان النامية التي تجاوزت ثلاثة أضعاف حجمها في الأعوام الخمسة والعشرين التي انقضت على انعقاد مؤتمر بوينس أيرس، والتي تناهز ١,٢٥ تريليون دولار. وحث كذلك على صياغة نهج استراتيجي للتعاون الأقاليمي، حتى تتمكن أفريقيا وآسيا، اللتان تضمان ٤,٣ بليون من السكان، من تجميع الموارد المتاحة، على نحو أكثر فعالية، لدى تناول مجموعة من المشاكل الإنمائية المشتركة.

٩١ - وتكرر كثيرا ذكر موضوع الدروس المستفادة. ولاحظ ممثل تايلند أن التنسيق الفعال يتطلب وجود مراكز تنسيق وطنية؛ وأن التغلب على الاختلافات اللغوية، التي تعوق تبادل المعلومات والاضطلاع بالشراكات، يتطلب موارد مالية. واقترح أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على نحو مشترك، بتنظيم منتديات للتعاون الإقليمي أو الأقاليمي، وأن تقوم البلدان بتحديد اهتماماتها واحتياجاتها ومواطن قوتها المشتركة. وينبغي أن تكون مراكز التنسيق الوطنية نشطة وفعالة. وينبغي أن يُطالَب الشركاء من البلدان المتقدمة النمو والقطاع

الخاص بتمويل الأنشطة فيما بين بلدان الجنوب. ومن الواجب أن يتوفر الدعم اللازم لإقامة شبكات تجارية قوية في البلدان النامية. ويتعين أن تعطى الأولوية للتكنولوجيات الأكثر بساطة في ميدان نقل التكنولوجيا.

٩٢ - وتشمل أمثلة التعاون الثلاثي ذلك التعاون بين الفلبين واليابان في سياق المنظمة الآسيوية للإنتاجية، وبصفة محددة، لبرنامج ''التنمية الإدارية والمشاريعية لدعم الصناعة'' وبرنامج ''الإدارة السليمة والكاملة لقطاع الرعاية الصحية''.

٩٣ - ورحب متحدثون كثيرون بمبادرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي تتعلق بإشراك القطاع الخاص. وأيد ممثل الفلبين بصورة محددة المناقشات المتصلة بالتحويلات المالية لرعايا البلدان النامية، فهذه التحويلات تصل إلى ضعف ما تتلقاه البلدان النامية من معونة إنمائية رسمية إجمالية. وقد تكون الإيرادات الحقيقية أكبر من ذلك بكثير، فالإحصاءات لا تبين سوى التحويلات عن طريق القنوات الرسمية، ويجب الاضطلاع بمزيد من الاستكشاف لدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتصل بتناول التحويلات.

٩٤ - ومن بين برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برنامج جمهورية كوريا، الذي أوفد بمقتضاه ٢٥٠ خبيرا إلى ٢٥ بلدا في العقد الأخير. ويجري في الوقت الراهن إرسال شبان متطوعين لتعليم استخدام شبكة ''الإنترنت'' في عدد من البلدان النامية. وقد ساعد البرنامج في إنشاء مراكز إقليمية للمعلومات والاتصالات عن طريق الصندوق التعاوني المشترك بين كوريا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والصندوق المشترك بين كوريا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأعرب وفد كوريا عن تأييده الشديد لشبكة المعلومات من أجل التنمية والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأيد الفريق أيضا القيام، على نحو استراتيجي، بإعادة توجيه أعمال الوحدة الخاصة للتعاون التقني بين البلدان النامية، وإن كان قد أعرب عن رغبته في أن تقدم بالتفصيل أية تغييرات من شأنها أن تؤدي إلى آثار مالية أو إلى نتائج تتعلق بالموظفين.

٩٥ - وتحدث ممثل باكستان عن اجتماع سبق أن عقدته بنيويورك، في ٢٣ أيار/مايو، ١٥ من البلدان المحورية (من أصل ٢٣ بلدا سبق تحديدها من قبل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٩٥). وقد خلص هذا الاجتماع إلى نتيجة مفادها أن التعاون فيما بين البلدان النامية قد تجاوز بوضوح ذلك المفهوم التقليدي المتعلق بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبالتالي، فإن من المناسب أن يستخدم مصطلح ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب'' لوصف كل من هذين الأسلوبين من أساليب التعاون.

ووافق المشاركون في الاجتماع على إعداد ''عدة مبادرات محددة'' تشمل تشجيع التجارة الإقليمية؛ ودعم صادرات البلدان التي تتسم بالتخلف في مجال التجارة؛ ونقل التكنولوجيا في ميادين الصحة والبيئة والطاقة وأساليب المعيشة المستدامة؛ وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ وتمكين المرأة في كافة مجالات النشاط.

٩٦ - وفيما يخص الأولويات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كانت القضايا التي لا تزال على جانب من الأهمية تتمثل في تخفيف حدة الفقر، والعمالة، والتجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، والإنتاج، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة المعونة. ومع هذا، فقد أكد متحدثون كثيرون أن هناك حاجة إلى تنشيط الجهود من أجل بلوغ الأهداف التي تحددت. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء الاعتبار للتعاون الأقاليمي الاستراتيجي. واقترح أحد الممثلين توسيع نطاق التعاون فيما بين البلدان النامية كي يشمل مجالات التجارة والاستثمار والتمويل بهدف تعزيز الروابط الإقليمية والأقاليمية.

٩٧ - وكان ثمة اقتراح بالغ التحديد يتعلق بقيام مراكز التنسيق الوطنية بإنشاء شبكة تستند إلى ''الإنترنت'' من أجل تبادل المعلومات المتصلة بالتعاون، وتنسيق الأعمال الثنائية والمتعددة الأطراف، وتنظيم وتوزيع المعلومات، ودمج القطاع الخاص في حقل التعاون الدولي، فضلا عن تبادل الخبرات في هذه الميادين. وتوجد لكولومبيا صفحة على شبكة (ويب)، تحت العنوان www.aeci.gov.co، توجد بها معلومات خاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحتى في حالة توفر المعلومات على الصعيد الوطني، فإن الاختلافات في اللغة والصعوبات في الوصول كثيرا ما تحول دون استخدام هذه المعلومات لمساندة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، شدد ممثلون كثيرون على أهمية شبكة المعلومات من أجل التنمية، التي ترعاها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واقترح أن تكون هذه الشبكة من الأولويات في أنشطة الوحدة الخاصة. وأُشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوليه أمر تسيير الشبكة، وطولبت كافة البلدان النامية باستخدامها على نحو كامل، إلى جانب جميع الفرص الأخرى التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩٨ - ولم يكن مبعث القلق متمثلا في مجرد نقص المعلومات من الناحية الكمية فحسب، بل أن نوعية هذه المعلومات كانت أيضا قضية مثارة. ولاحظ مشاركون عديدون أن هناك حاجة إلى تحديد المعايير اللازمة لاختيار وتقييم أفضل الممارسات. وقال أحد المتحدثين إن ثمة ضرورة لتهيئة وسائل إعلامية من شأنها أن تخفف من حدة المشاكل التي تواجهها مراكز التنسيق الوطنية في تحديد المعلومات التي تحتاجها من أجل العمل بشكل فعال، إلى جانب وصولها لتلك المعلومات. وطُلب إلى البلدان المحورية أن تيسر من تبادل معلوماتها. وقيل إن

توفر شبكة لمراكز التنسيق الوطنية قد ينشط التعاون إذا كانت هناك منهجيات وأساليب مشتركة لتقييم المعلومات المتاحة من حيث نفعها وتأثيرها. وأنشأت كوستاريكا ''سوقا لأفضل الممارسات'' حتى يستخدمه الممارسون.

٩٩ - وقد سلم بصورة عامة بأن التقدم الذي أحرزه عدد من البلدان النامية المحورية قد عزز من القدرات والإمكانات الجماعية في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكان ثمة إقرار واسع النطاق بأن البلدان المحورية تضطلع بدور بالغ الأهمية في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومع هذا، فقد ارتأى عدد من المتحدثين أن هناك حاجة إلى تحسين الطرائق القائمة. واقترح ممثل الصين أن يعمد كل بلد نام، وخاصة البلدان الرئيسية، إلى إنشاء وكالة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذكر أن الصين تضطلع بذلك بنفسها.

١٠٠- وأثيرت قضية الشراكات في مجموعة متنوعة من السياقات. وكان التركيز بشكل أساسي على علاقة البلدان النامية بعضها ببعض وأدوار وإمكانات البلدان المحورية. وشملت الجوانب الهامة الأخرى دور البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وأولي اهتمام محدد لدور القطاع الخاص. وكان من رأي بعض المتحدثين أن الشراكة مع القطاع الخاص في شكلها الأكمل يمكن أن تتناول عددا من القضايا الرئيسية، التي تتضمن عدم كفاية الخدمات التمويلية والمالية. وثمة حاجة إلى أن أفكار محددة بشأن كيفية إشراك القطاع الخاص إشراكا كاملا، كما أن من الضروري أن تعالج حالة البلدان النامية التي يوجد بها قطاع خاص ضعيف أو التي لا يوجد بها هذا القطاع على الإطلاق.

١٠١- واقترحت بضعة بلدان تغيير اسم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إلى الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحث أحد الوفود على ترفيع وتعزيز الوحدة الخاصة حتى تصير متلائمة مع دورها المتعلق بالتنسيق والتيسير، على صعيد المنظومة بأسرها وعلى صعيد العالم أجمع، في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشيد بالانتقال إلى تركيز التعاون على عدد من القضايا الاستراتيجية التي تحظى باهتمام مشترك لدى الكثير من البلدان النامية. وارتأى بعض المتحدثين أن دمج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة البرنامج الإنمائي الرئيسية أكثر وضوحا بالمقر عما هو عليه الحال في المكاتب القطرية. وترددت دعوات كثيرة لتعزيز الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، إلى جانب زيادة مواردها بهدف تمكينها من العمل على نحو أكثر فعالية.

١٠٢- وقال وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إنه على الرغم من الاهتمام المعلن من جانب المجتمع

الدولي في عدة سنوات ماضية، فإن أقل البلدان نموا لا تزال موضعا للتهميش في العملية الإنمائية العالمية. وقال إن سكان هذه البلدان قد ازدادوا وناهز عددهم ١١ في المائة من سكان العالم، ولكن عدد من يعيشون على أقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة يوميا في هذه البلدان آخذ في التزايد، وسيصل إلى ٤٢٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوسعه أن يلعب دورا هاما في تشجيع النمو والتنمية المستديمين في أقل البلدان نموا، وذكر كمثال على ذلك، برنامج عمل بروكسل الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠٠١. وقد أكد هذا البرنامج كذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب، بل انه مكمل له. وشجع على استخدام الآليات الثلاثية، التي تستطيع كفالة النجاح عن طريق التمويل من قبل البلدان المانحة.

١٠٣- ولاحظ أيضا أن زيادة التعاون الإقليمي والإكثار من الفرص السوقية فيما بين البلدان النامية، بصورة عامة، ومع أقل البلدان نموا، بصورة خاصة، يمثلان عاملين رئيسيين لتوسيع نطاق التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ومن شأن هذا التوسع أن يفضي إلى تعزيز عملية الإنتاج والمهارات التسويقية لدى أقل البلدان نموا، مع زيادة إعدادها لأسواق الشمال التي تتسم بكثرة مطالبها. والبلدان الأقل نموا في طريقها إلى التسليم بأن المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف على نحو أكثر فعالية والمنافسة في الأسواق العالمية التي تتسم باطراد تنافسيتها يتطلبان منها ومن سائر البلدان النامية أن تبني القدرات اللازمة وأن تتبادل الخبرات فيما بينها.

١٠٤- وقدم ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أمثلة لبرامج ومشاريع اليونيدو التي تساند التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات تشجيع الاستثمار والتكنولوجيا وتيسير التجارة والتمكين من الوصول إلى الأسواق وإدارة البيئة. وأشار إلى أن مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقوم على المعايير التالية: نشأة الخبرة والدراية التقنية في البلدان النامية، أو على الأقل توفرها فيها؛ وتمكن الأطراف المستفيدة من مشاريع التعاون التقني بالجنوب من الإلمام بالخبرات ومن تطبيقها على نحو محدد في بلد آخر من بلدان الجنوب من خلال جولات دراسية و/أو برامج تدريبية للأفراد أو الجماعات؛ ومشاركة أكثر من بلد واحد من البلدان النامية في مشروع التعاون التقني مع استهداف عنصر واحد على الأقل لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٠٥- وتحدث ممثل مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن برنامج ابتكاري لتشجيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ويتضمن هذا البرنامج تحليلا منتظما للمعلومات المتعلقة بالتدفقات التجارية، وتحديد مجالات الإمكانات التجارية

والشركاء التجاريين المحتملين، والقيام في نهاية المطاف بتنظيم اجتماعات تجمع بين المشترين والبائعين. وذكر أن مئات المشترين والبائعين والمنتجين للسلع الصيدلانية سوف تتجه، في تموز/يوليه ٢٠٠٣، إلى ليما لمناقشة وإبرام صفقات بشأن التجارة في الأدوية والمنتجات الطبية. كما دُعي إلى حضور هذا المؤتمر أفراد من المجتمع الأكاديمي من أجل استكشاف الطرق والوسائل التي يمكن أن تخفض من تكلفة العقاقير والأدوية. وفي أعقاب اجتماعات المشترين – البائعين، التي نظمها مركز التجارة الدولية لتيسير توفير الإمدادات الإنسانية من البلدان الأفريقية بهدف الوفاء باحتياجات بلدان أفريقية أخرى، أبرمت وكالات الإغاثة الدولية صفقات تناهز قيمتها ٥ بلايين دولار من الخدمات والمنتجات.

خامسا – مناقشة مواضيعية: الخطاب الرئيسي والبيانات الفردية بشأن موضوع "تعزيز دور القطاع الخاص في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي"

ألف – الخطاب الرئيسي

١٠٦- أدلت حضرة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال الأردنية بالخطاب الرئيسي لدى افتتاح الدورة حول المناقشة المواضيعية بشأن "تعزيز دور القطاع الخاص في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي". ولاحظت أن التنافس الصحي قد يساعد على تشجيع الاضطلاع بمشاريع خاصة فعالة ومنتجة، ومع هذا، فليست هناك حاجة لاتسام التنافس والتعاون بمنع كل منهما للآخر. ودعت الحاضرين إلى "التفكير بشكل جدي في ملايين الأطفال الذين يمكن تعليمهم، والأمراض التي يمكن استئصالها، والجوعى والمشردين الذين يمكن إطعامهم وإيواؤهم، وفرص العمل التي يمكن توفيرها، وذلك عند قيام الحكومات والمؤسسات إلى جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في الشمال والجنوب، بالعمل سويا لصالح الإنسانية عامة". وطالبت، بالتالي، بإعادة التفكير في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع وضعه في سياق متابعة الأهداف الإنمائية للألفية التي حددها زعماء العالم بمؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

١٠٧- وصرحت بأن النظرة الشمولية للتنمية تسعى إلى إحراز التقدم على جبهات كثيرة ومختلفة، بدافع من المؤسسات والقطاعات التي يعزز بعضها بعضا، والتي لا بد لها أن تتضمن مجموعة واسعة النطاق من الأطراف الفاعلة. وتوجد بالجنوب وفرة من أهم الموارد – وهو مورد السكان، حيث يقطنه ما يقدر بـ ٤,٩ بليون نسمة. ومن ثم، فإن التحدي الحاسم يتمثل في تفجير الطاقات الخلاقة لكل فرد بالجنوب، وهذا سيؤدي بدوره إلى تهيئة قوة دينامية لإحراز التقدم على الصعيدين الشخصي والاجتماعي – الاقتصادي. وهذا التحدي

يشمل ضرورة قيام القطاعين العام والخاص بصوغ شراكة لتنمية الخبرات والاستراتيجيات المحلية من أجل الإبقاء على الخبرات داخل البلد وتشجيع من غادروه على العودة إليه. ولاحظت سمو الأميرة أن جمهورية كوريا وسنغافورة لديهما دروس مفيدة في توفير الحوافز اللازمة للاحتفاظ بالخبرات المحلية ولاجتذاب المواهب الأجنبية.

١٠٨- وذكرت سمو الأميرة أمثلة لمجالات توجد فيها فرص أمام القطاع الخاص للاستثمار في التعاون الثلاثي، مما يتضمن قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونظرا لمرونة هذه التكنولوجيات، فإنه يمكن تكييفها وفقا لاحتياجات المشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في الجنوب. وفي موريشيوش وتوغو، على سبيل المثال، تساند مراكز الاتصالات الهاتفية الخدمات القائمة في أوروبا وأمريكا الشمالية، في حين أن الأجهزة الإلكترونية لصيانة الأمن تتولى، في الرأس الأخضر، رصد آلات التصوير المتصلة بشبكة (ويب) فيما يتعلق بمواقف السيارات الخاصة بالعاملين في المكاتب بالولايات المتحدة. وأشارت إلى أن ثمة تزايدا مستمرا في الفرص الجديدة المتعلقة بإشراك القطاع الخاص في الترتيبات التجارية الثلاثية. ومن الأمثلة الهامة لذلك، قانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي تم توقيعه وأصبح ساريا في أيار/مايو ٢٠٠٠، والذي يتيح منفذا جديدا لاستغلال الفرص التي تتعلق بتفاعل المجتمع التجاري الأفريقي مع المضطلعين بالمشاريع من الولايات المتحدة وسائر أنحاء العالم.

١٠٩- وفيما يتصل بالتحديات التي يلزم التصدي لها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أشارت سمو الأميرة بصفة خاصة إلى الأمراض التي تتعرض للإهمال من قبيل الملاريا والرمد الحبيبي والزهري والتيتانوس والجزام التي تصيب السكان ولا سيما في الجنوب. ومن أجل مواجهة هذه الأمراض، يجب الاضطلاع بشراكات أكثر قوة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك بترتيبات للتعاون على صعيد بلدان الجنوب أو على الصعيد الثلاثي، من أجل مساندة المبادرات الصيدلية ومبادرات البحث والتطوير في الجنوب.

١١٠- وعقب الخطاب الرئيسي، دعا الرئيس الدكتورة ليتيسيا راموس شاهاني، العضوة السابقة بمجلس الشيوخ في الفلبين، للعمل كمديرة للمناقشات. وقد حددت المديرة هيكل المناقشات الموضوعية، وقالت إن الاجتماع سيركز على ثلاثة مجالات عامة: التحويلات المالية، والمستحضرات الصيدلية والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

باء - التحويلات المالية

١١١- قدم خمسة من المشاركين في المناقشة بيانات بشأن التحويلات المالية، وهم السيد هاتش توفي (مؤسسة ماستر كارد إنترناشونال، الولايات المتحدة)؛ والسيد روي برات (مؤسسة الفرص الدولية، المملكة المتحدة)؛ والسيد مارك كلر (ساوث لاند بارتنرز،

المكسيك)؛ والسيد كريستوفر ث. كونين (ويسترن يونيون، فرنسا)؛ والدكتور مانويل أوروزكو (مؤسسة الحوار فيما بين البلدان الأمريكية، الولايات المتحدة). وقد عرَّفوا التحويلات المالية على أنها الأموال التي يرسلها العاملون المغتربون إلى بلدانهم الأصلية. وقد بلغ مجموع التحويلات على الصعيد العالمي ١٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢. وذكر المشاركون في المناقشة أن صناعة التحويلات تتسم بكبر الحجم، كما أن لها أهمية اقتصادية كبيرة في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، شكلت التحويلات ٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بتوغو، و ١١ في المائة من هذا الناتج بالجمهورية الدومينيكية والمغرب.

١١٢- وثمة خاصية أخرى هامة لهذه التحويلات المالية، وهي أن واحدا من ستة مستفيدين يحصل على النقود من خلال النظام المصرفي الرسمي. وإذا أمكن استخدام هذه الأموال بكاملها في النظام الرسمي مع تقديمها كقروض للاستثمار والتنمية، لكانت النتائج مذهلة. وأشار المشاركون في المناقشة إلى الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تستطيع أن تضع برنامجا للتحويلات من أجل التنمية، يستهدف زيادة التوعية بالآثار الكامنة للتحويلات، وخفض التكاليف لزيادة مبالغ الأموال التي تصل إلى العالم النامي، وتحسين التكنولوجيات وسائر الهياكل الأساسية المستخدمة في الصفقات العابرة للحدود. ومن شأن دور القطاع الخاص أن يزيد من الخيارات وأن يوفر تكنولوجيات جديدة للمساعدة في إفادة الفقراء من صناعة تحويل الأموال. ومن المنتجات المتوفرة حاليا بالسوق ''بطاقة الفرص''. وهي بطاقة مسبقة السداد وترتبط بحساب يديره المرسل، الذي يشحن البطاقة بالمال حتى يقوم المستفيد بالسحب منها أو باستخدامها في دفع قيمة مشترياته.

١١٣- وأبدى بعض من أعضاء الوفود شعورا بالقلق إزاء تكلفة التحويلات المالية، التي قد تصل إلى ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة. كما استفسروا عما إذا كانت البلدان النامية تتحمل أية آثار تتعلق بالتكلفة عند إرسال التحويلات بالعملات المحلية، بدلا من العملات الصعبة. وبشأن مسألة التكلفة، أجاب المشاركون في المناقشة بأن استخدام النظام الرسمي على نطاق واسع من شأنه أن يفضي إلى تخفيض التكلفة من خلال وفورات الحجم. وعلاوة على ذلك، فإن تحسينات التكنولوجيا من شأنها أيضا التقليل من هذه التكلفة. وفيما يتصل بعملة السداد، ينبغي تنبيه مرسلي الأموال إلى الفوائد المترتبة على استخدام النظام الرسمي، وذلك فيما يتعلق بأمن التحويل وسرعة الإرسال، بهدف قيامهم بالكف عن التحويلات غير الرسمية واتباع التحويلات الرسمية.

١١٤- وحيث أن عددا كبيرا من أعضاء وفود البلدان النامية كان لا يزال لديه الكثير مما يمكن قوله بشأن التحويلات المالية، فإن مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد اقترحت العودة مرة ثانية إلى مناقشة مسألة التحويلات في اجتماع آخر يمكن الترتيب له.

جيم - المستحضرات الصيدلية والرعاية الصحية

١١٥- عرض الدكتور بالا كرشنان، من ''مجموعة رعاية صحة العيون'' بأرافيند بالهند، الخبرات المتصلة بدور القطاع الخاص في التنمية، مع التركيز على قطاع المستحضرات الصيدلية والصحة. وقال إن مجموعة رعاية صحة العيون قد بدأت في عام ١٩٧٦ كمنظمة لا تستهدف الربح، وكانت بمثابة مستشفى صغير جدا لا يضم سوى ١١ سريرا من أسِرَّة المرضى. وبحلول عام ٢٠٠٢، كانت هذه المستشفى قد نمت، وهي تستقبل الآن ما يزيد على ١,٣ مليون من زيارات المرضى الخارجيين سنويا، وتضطلع بما يناهز ٠٠٠ ١٩٤ جراحة عيون في كل عام. ومن هذه الزيارات والجراحات، يضطلع بالمجان بنسبة ٥٤ في المائة من الزيارات ونسبة ٦٥ في المائة من الجراحات.

١١٦- وأضاف أنه حيث أن غالبية المرضى المكفوفين من الفقراء أو من المعدمين، فقد لزم وضع برنامج مجتمعي متنقل لتوصيل الخدمات إلى المجتمعات الريفية. وتستطيع المنظمة أيضا أن توفر خدمات مجانية بفضل أولئك العملاء الذين يسددون رسوما كبيرة لقاء ما يحصلون عليه من خدمة رفيعة المستوى (مما يتيح في الواقع تقديم معونة مالية من أجل الرعاية بالمجان)، وكذلك بفضل مشاركة المنظمات غير الحكومية.

دال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١١٧- قال السيد جيمس ب. كلارك، المؤسس والرئيس التنفيذي لشبكة التكنولوجيا العالمية بالمملكة المتحدة، إن ثمة أدوارا شتى للقطاع الخاص، ولا سيما في مجال الاحتفاظ بالثروات وتهيئة فرص للعمل. وأضاف أن التنمية المستدامة تتطلب وجود قطاع خاص مفعم بالنشاط، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل في القرن الحادي والعشرين القوة الدافعة في هذا السبيل.

١١٨- وصرح بأن هذه التكنولوجيا قد ساعدت بعضا من الأفراد في أن يصبحوا أكثر إبداعا وابتكارا، وإذا كانت البلدان النامية تطمح إلى المشاركة في هذه العملية الخلاقة، فإن عليها أن تعمل مع مجموعة من القائمين بالابتكار في القطاع الخاص. ودعا أعضاء الوفود، ممن لديهم اهتمام بمواصلة استكشاف ذلك، إلى حضور مؤتمر القمة العالمي للتكنولوجيا،

الذي سينعقد في يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه بسان فرانسيسكو، حيث يستطيعون لقاء جهات الابتكار الرئيسية في حقل التكنولوجيا بالعالم.

١١٩- وتحدث إلى الممثلين السيد ماكونين بليك هنا، من المدرسة التكنولوجية Tech School بجامايكا، وذلك بوصفه من شباب المضطلعين بالمشاريع. وقال إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أتاحت مجموعة كبيرة من الخيارات لتعظيم الإمكانات الاقتصادية للموسيقى الجامايكية. ومما يضيف إلى مجموعة الطرق المختلفة التي يمكن بها بيع المنتجات الموسيقية الجامايكية، استخدام ''الإنترنت'' في شراء الموسيقى وبيعها والاستماع إليها، ومواقع (ويب) المتصلة بعرض المعلومات الخاصة بالعلاقات العامة، واستعمال التكنولوجيا الرقمية في تسجيل ونسخ الموسيقى. وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والوسائل الرقمية تؤدي، قبل كل شيء، إلى التمكن من وضع الموسيقى، على نحو أكثر يسرا، من قبل مجموعة من المستخدمين تتسم باتساع النطاق. وقد يشارك القطاع الخاص من خلال توفير التمويل وتشجيع الشباب والاضطلاع ببرامج من برامج المنح التعليمية من أجل ''صغار الشبان المهتمين بالتكنولوجيا''.

١٢٠- وتحدث السيد ارتورو فيرغارا مورينو عن برنامج الشراكة بين اليابان وشيلي، بوصفه مثالا للتعاون الثلاثي يتضمن إبراز الخبرة الشيلية في تهيئة وتعزيز العلاقات مع القطاع الخاص. وتتمثل المبادئ الأساسية التي تنظم هذا البرنامج في التضامن والتساوى في الشراكة، إلى جانب الجهود المشتركة والثقة المتبادلة. وتشمل الطرائق المستخدمة إيفاد الخبراء وتدريب الأفراد والمجموعات وتنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وتتولى شيلي تحويل التكنولوجيا اليابانية إلى صيغة صالحة للاستخدام من جانب بلدان نامية أخرى. وتمارس كل من الجهات المشاركة ما لها من تأثيرات على البرنامج، الذي يشكل أداة مرنة تتيح الاستجابة على نحو عاجل لاحتياجات البلدان النامية المتزايدة. وقد اضطلع بالعمل في مجالات من قبيل الهندسة المتعلقة بتربية المائيات والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه.

سادسا - الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٢١- في إطار التمهيد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، عرض على أعضاء الوفود شريط تلفزيوني عنوانه ''بناء الجسور''، يتضمن أمثلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشتى أنحاء العالم.

١٢٢- ورحب رئيس اللجنة الرفيعة المستوى بأعضاء الوفود في مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد خطة العمل. ولاحظ أن الجمعية العامة قد أذنت للجنة الرفيعة المستوى، في قرارها ٢٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بالاحتفال بهذه الذكرى. ودعا وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تقديم رسالة الأمين العام.

١٢٣- وذكر الأمين العام في رسالته أن خطة عمل بوينس أيرس، التي أيدتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، لا تزال اليوم في غاية الأهمية. ويتضح استمرار أهمية هذه الخطة في ذلك التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب من قبل المؤتمرات الرئيسية الأخيرة، مثل مؤتمر قمة الجنوب في عام ٢٠٠٠ ومؤتمر بروكسل بشأن أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١ ومؤتمر مونتيري بشأن تمويل التنمية ومؤتمر قمة جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. وكانت روح التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملا رئيسيا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزته البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، كما أنها كانت قوة داعية إلى الاتحاد بشتى التجمعات دون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد قام الاتحاد الأفريقي، منذ وقت قريب جدا، بإعلان تصور واعد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٢٤- ولاحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يوفر للبلدان النامية أداة لمساعدة البلدان النامية الأخرى في الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا التعاون يهيئ فرصا للتركيز على الجديد من القضايا مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث شرع عدد من البلدان النامية في الاضطلاع بدور رائد. وهو يشكل أيضا آلية هامة لمواجهة التحديات التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة، بما فيها مكافحة أمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وكذلك الملاريا. وفي كافة هذه المجالات، يلاحظ أن الشراكة فيما بين بلدان الجنوب على نطاق واسع، وهي شراكة تتضمن الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، تتسم بنفس الأهمية التي تتسم بها المشاركة الكاملة من جانب أسرة الأمم المتحدة بأجمعها. وطالب كافة البلدان الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتجديد التزامها إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعقد مؤتمر بوينس أيرس.

١٢٥- وأدلى ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضا ببيان في معرض الاحتفال بالذكرى السنوية لخطة عمل بوينس أيرس. ولاحظ أن خطة العمل هذه تمثل تعبيرا طموحا عن تطلعات البلدان النامية، وتشكل انعكاسا لرغبة هذه البلدان في تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بينها بوصفه عنصرا تكميليا للتعاون بين الشمال والجنوب، وبوصفه أيضا جزءا لا يتجزأ من العمل الجماعي لمجموعة الـ ٧٧ والصين، إلى جانب تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية. وقال إن الخمسة والعشرين عاما الماضية قد أثارت أسئلة عديدة، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وثمة حاجة إلى إيجاد طرائق تنظيمية مناسبة من أجل القيام، على نحو

فعال، باستغلال الموارد المقدمة من مختلف المنظمات الدولية والمؤسسات المالية، التي يمكن توجيهها نحو مساندة أنشطة وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الضروري أيضا أن تُحدَّد استراتيجية عامة لتشجيع الدعم الدولي للتعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين عن بالغ تقديره لأعمال الوحدة الخاصة، وأعلن التزام المجموعة بصورة حازمة بالعمل على نحو أوثق مع مديرها والفريق التابع لها في السنوات القادمة.

١٢٦- وأعرب ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين عن الدعم القوي للأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الراهن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأشار إلى أن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذين اجتمعوا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بنيويورك، قد أبدوا في مداولاتهم ارتياحهم إزاء ما اضطلعت به الوحدة الخاصة من أداء فذ في مجال مساندة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وحث منظومة الأمم المتحدة على صياغة استراتيجية عالمية من شأنها أن تمكِّن البلدان النامية من الاستجابة بصورة مناسبة لتحديات العولمة والتحرير من القيود. وأوضح بالإضافة إلى ذلك أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستكفل مناقشة هذه القضية، على نحو متعمق، في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيُعقد بمراكش (المغرب) في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٢٧- ولاحظ ممثل الاتحاد الأوروبي، في بيانه، أنه قد مضى رُبع قرن منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، وأن العالم قد تعرَّض لتغيّر كبير أثناء تلك السنوات. وقد ظلت بعض الأمور، مع هذا، على حالها، مما يشمل ضرورة قيام البلدان النامية بتشجيع الثقة الذاتية والاعتماد على النفس، وكذلك باستخدام ما تشترك فيه من ميزات ومن عناصر تاريخية وجغرافية في مسعاها لتحقيق التنمية.

١٢٨- وذكَّر بأنه قد لوحظ منذ خمس سنوات مضت، لدى الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لخطة العمل، أن ثمة منجزات ومآخذ. واليوم، وفي الذكرى الخامسة والعشرين، يوجد مرة أخرى، مع هذا، توازن بين ما تحقق بالفعل وما كان ينبغي تحقيقه. وهذا لا يعني سوى أن العملية التي بدأت مع خطة العمل كانت لها فعاليتها، وإن كان هناك رغم هذا مجال لمزيد من التحسن. وسيتوقف ذلك في معظمه على البلدان النامية نفسها، وأيضا على سياساتها واستراتيجياتها في هذا المضمار، وكذلك على الظروف التي تكتنف مشاركتها في العالم المتجه نحو العولمة.

١٢٩- وما فتئ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يشاركون بنشاط في مساندة خطة عمل بوينس آيرس، وهي مشاركة تتم في معظمها من خلال اتفاقات كوتونو، من ناحية، والشراكة الأوروبية - المتوسطية، من ناحية ثانية. وهم ما برحوا يقدمون مساعدة مالية

وتقنية من أجل تشجيع الحوار والتبادل والتعاون على الصعيد الإقليمي. وسيظل الاتحاد الأوروبي يقوم بتدعيم التعاون الثلاثي، كما أنه سيواصل العمل بوصفه شريكا يعوَّل عليه.

١٣٠- وبغية إعادة تأكيد توفير الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أدلى ببيانين أيضا ممثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والممثل الدائم للأرجنتين، وهي البلد الذي شهد منذ خمسة وعشرين عاما إعلان خطة عمل بوينس آيرس.

سابعا – اعتماد التقرير

ألف – اتخاذ المقررات

١٣١- لدى اختتام الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى، التي عُقدت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، صرح رئيس الفريق العامل بأن الفريق قد نظر في ثلاثة من مشاريع المقررات وأوصى باعتمادها من قبل اللجنة. وقد اعتمدت اللجنة المقررات ١/١٣ و ٢/١٣ و ٣/١٣ (انظر المرفق ١).

باء – جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى

١٣٢- أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة عشرة الوارد في المقرر ٣/١٣ (انظر المرفق ١). وأذنت للرئيس أن يتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن موضوع الجزء الموضوعي من الدورة الرابعة عشرة، وأن يبلغ الدول الأعضاء بما تقرر بناء على تلك المشاورات في موعد سابق للدورة الرابعة عشرة بوقت يكفي لتمكين أعضاء الوفود من اتخاذ ما يلزم من إجراءات تحضيرية.

جيم – مشروع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى

١٣٣- قدمت المقررة الخاصة مشروع التقرير، وذكرت أن الدورة الثالثة عشرة كانت دورة ناجحة، حيث شملت المداولات قضايا هامة كثيرة تتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيف يمكن لهذا التعاون أن يساعد البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة. وقدمت لمحة عامة عن المواضيع الواردة بكل فصل من فصول التقرير، وأشارت إلى أن الفصلين السابع والثامن، اللذين يتعلقان باعتماد التقرير واختتام الدورة، على التوالي، سوف يُعدَّان بأسرع ما يمكن حتى يمكن إدراج مداولات اللجنة لدى اختتامها في التقرير النهائي.

١٣٤- ولاحظت أن مشروع التقرير مقدم بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وقامت أيضا بتوجيه الشكر لمديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وإلى

موظفي الأمانة العامة ووحدة الترجمة، لكفالة مسيرة الدورة الثالثة عشرة دون عوائق، وللقيام في الوقت المناسب بتجميع وإنتاج مشروع التقرير. وطلبت إلى الوفود أن تقدم أية تعديلات أو إضافات بأسرع ما يمكن.

١٣٥- واعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى مشروع التقرير، وأذنت للمقررة أن تكمل التقرير مع مراعاة ما يرد من الوفود من تعليقات وتعديلات.

ثامنا - اختتام الدورة

ألف - البيان الختامي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٣٦- باسم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلى ببيان اختتامي مدير البرنامج الإنمائي المساعد ومدير مكتب سياسات التنمية لدى البرنامج، وهو السيد شوجي نيشيموتو. وهنَّأ الرئيس وبقية أعضاء المكتب على سيرهم بالدورة إلى خاتمة ناجحة.

١٣٧- وأوضح أن الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى كانت بالغة الأهمية، فقد جاءت لدى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي عُقد في بوينس آيرس، والذي اضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في تنظيمه. وقال إن المنظمة فخورة باستضافة ومساندة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال الخمسة وعشرين عاما التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر. والوحدة الخاصة هي التي قامت برصد كيفية تحقيق المجتمع الدولي للأهداف المحددة في خطة عمل بوينس آيرس، وبإبلاغ ذلك إلى اللجنة الرفيعة المستوى.

١٣٨- وصرح بأن البرنامج الإنمائي يرحب بالرسالة التي وجهها الأمين العام إلى اللجنة الرفيعة المستوى، والتي أكد فيها من جديد أن ثمة استمرارية لأهمية خطة عمل بوينس آيرس. ولاحظ كذلك أن التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في أثناء مؤتمر قمة الجنوب في عام ٢٠٠٠ ومؤتمر بروكسل بشأن أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١ ومؤتمر مونتيري لتمويل التنمية ومؤتمر قمة جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، قد زود البرنامج الإنمائي بولاية واضحة تتضمن مواصلة تشجيع نُهج تناول التنمية على صعيد بلدان الجنوب، كما هو وارد في خطط الأعمال المستهدفة التي وضعها مدير البرنامج.

١٣٩- وقدم مدير البرنامج شكره لرؤساء الأعمال التجارية الذين شاركوا في المناقشة بشأن سبل تعزيز دور القطاع الخاص في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب عن تقديره بصفة خاصة لصاحبة السمو الملكي، الأميرة بسمة بنت طلال، من الأردن، التي أدلت بخطاب رئيسي في غاية الإلهام. واختتم كلامه بتقديم الثناء لأعضاء الوفود الكثيرين

لما أبدوه من تقدير للدور الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي في إعداد الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى.

باء – بيان ختامي من مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٤٠- شكرت مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الوفود لمساندتها للوحدة الخاصة وكذلك لالتزامها الكبير بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٤١- وذكرت أن مدير البرنامج الإنمائي المعاون قد سلَّط الضوء على أهمية مواصلة البرامج التي تحظى باتفاق مشترك. وفي هذا الشأن، أحاطت الوحدة الخاصة علما بأن الوفود مهتمة بما يلي: (أ) ضرورة زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتعزيز قنوات الاتصال؛ (ب) آليات تحسين جمع البيانات؛ (ج) تقديم الدعم اللازم للسياسات الوطنية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (د) بناء شراكات واسعة النطاق تتضمن القطاع الخاص والمجتمع المدني. وصرحت بأن الوحدة الخاصة ستستمر في العمل بشأن تنمية القدرات وتقاسم الخبرات والتجارب وتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستسعى الوحدة الخاصة أيضا إلى التماس طرق أفضل لتحسين التنسيق والتبادل بين البلدان المحورية والجزء الأقل نموا من العالم النامي.

جيم – تعليقات أخرى

١٤٢- أدلى ببيانين ممثل المغرب، الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل اليونان، الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي، حيث أعربا عن ارتياحهما إزاء طريقة سير الاجتماع واختتامه. وشكرا الرئيس ورئيس الفريق العامل والمقررة وجميع الممثلين، وأشارا بصفة خاصة إلى الخطاب الرئيسي الذي أدلت به صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال الأردنية. وسلَّما أيضا بالدور الذي اضطلعت به مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تنظيم الاجتماع.

١٤٣- ولاحظ ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين أن توافق الآراء الذي تحقق في القرارات يتيح فرصا جديدة للعمل، وهو يشكل نقطة بداية قوية للأعمال التحضيرية للمؤتمر الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سينعقد بمراكش، المغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأعرب عن ارتياحه إزاء قيام اللجنة الرفيعة المستوى بالتشديد على أهمية التعاون الثلاثي في إطار ملاحظة أن دعم المجتمع الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطلب التعبئة والعمل في سياق التكامل الإقليمي ودون الإقليمي الذي يُضطلع به في الوقت الحاضر من جانب البلدان النامية. وصرح ممثل الاتحاد الأوروبي بأن

الاتحاد يشعر بالتفاؤل لأن التصور الجديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من شأنه أن يشجع على مساندة احتياجات البلدان النامية إلى جانب الاستجابة لها على نطاق واسع.

١٤٤- وأوضح ممثل بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أن البلدان الأعضاء في المنظمة قد استفادت من رؤية ومشورة وتجربة الوفود في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكد للاجتماع أن المنظمة تثق في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأنها تؤيد اللجنة الرفيعة المستوى ومديرة الوحدة الخاصة والأمانة العامة.

دال - البيان الختامي للرئيس

١٤٥- أعرب رئيس اللجنة الرفيعة المستوى، في دورتها الثالثة عشرة، عن تقديره لجميع الوفود للمساهمات التي قدمتها. وشكر بصفة خاصة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال الأردنية، للخطاب الملهم الذي ألقته لدى افتتاح المناقشات الموضوعية، وكذلك الأمين العام لرسالة التأييد التي بعث بها بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، إلى جانب مديرة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأيضا فريق الأمانة العامة لقيامه بتنظيم الاجتماع.

١٤٦- وسلَّط الضوء على العديد من المنجزات الهامة للدورة الثالثة عشر وهي: الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس؛ والتسليم بأهمية التعاون الثلاثي ومسألة التحويلات المالية لصالح التنمية بصفة خاصة؛ والقرار المتعلق بتغيير اسم الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين البلدان النامية ليصبح اسمها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ واستحداث اجتماع ما بين الدورات لمكتب اللجنة الرفيعة المستوى لتيسير التنسيق.

تاسعا - المسائل التنظيمية

١٤٧- عقدت اللجنة الرفيعة المستوى جلستها التنظيمية في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ لانتخاب أعضاء مكتب الدورة الثالثة عشرة للجنة، واعتماد جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

ألف - جدول أعمال الجلسة التنظيمية

١٤٨- أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول أعمال جلستها التنظيمية (TCDC/13/L.1).

باء - انتخاب الرئيس

١٤٩- انتُخب سعادة السيد بونيفاس شيديوسيكو، الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة، رئيسا للجنة الرفيعة المستوى، وذلك بالتزكية.

جيم – انتخاب أعضاء المكتب بخلاف الرئيس

١٥٠- انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

نواب الرئيس

سعادة السيد ميلوس الكالاي (٢٠٠٣) (فترويلا)

السيد جورج تالبوت (٢٠٠٤/٢٠٠٥) (غيانا)

سعادة السيد ميرزا كوسليوغيتش (البوسنة والهرسك)

سعادة السيد أدامانتيوس ث. فاسيلاكيس (اليونان)

المقررة

الدكتورة شريفة زارة سيد أحمد (ماليزيا)

١٥١- وافقت اللجنة الرفيعة المستوى على توصية الرئيس بأن يعمل سيادة السفير ميلوس ألكالاي بوصفه رئيس الفريق العامل. ووفق بعد ذلك على أن يكون رئيس الفريق العامل مقررا له.

دال – إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٥٢- أقرت اللجنة الرفيعة المستوى جدول الأعمال (TCDC/13/L.2) وتنظيم الأعمال (TCDC/13/L.3). وسوف تُجرى مناقشة عامة في الجلسة العامة التي ستُعقد في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ بشأن البندين ٢ و ٣. وقد خُصصت للفريق العامل، الذي تقرر له أن يبدأ أعماله في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من جدول الأعمال، حتى يجري مناقشة موضوعية بشأنها، مع تقديم توصياته إلى اللجنة. وللاطلاع على قائمة بالوثائق التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الثالثة عشرة، انظر المرفق الثاني لهذا التقرير.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس – ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/35/39 و Corr.1).

(٣) المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/36/39).

(٤) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٩ (A/38/39).

(٥) المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/40/39).

(٦) المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/42/39).

(٧) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/44/39).

(٨) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/46/39).

(٩) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣٩ (A/48/39).

(١٠) المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/50/39).

(١١) المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/52/39).

(١٢) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/54/39).

(١٣) المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/56/39).

المرفق الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثالثة عشرة

١/١٣

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكد من جديد صلاحية واستمرار جدوى خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما فيها إعلان الألفية، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة،

وإذ تؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية وعنصرا مكمِّلا له، يتيح فرصا عملية للبلدان النامية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية،

وقد نظرت في التقارير التي أعدها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتزايد عدد البلدان النامية، بما فيها البلدان المحورية، التي تستهل وترعى أنشطة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ترمي إلى إفادة أعداد كبيرة من البلدان النامية، ومنها أنشطة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

٢ - **تشجع** البلدان النامية التي لم تقم بعد على الصعيد الوطني بوضع سياسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإنشاء آلية للتنسيق، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تحديد واضح لدور مركز التنسيق الوطني ومختلف الشركاء في هذا التعاون، كجزء من برامجها واستراتيجياتها الإنمائية، على القيام بذلك؛

٣ - **تشدد** على أهمية إسهام ترتيبات التعاون الثلاثية في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، **وتشجع** البلدان النامية والمؤسسات ومراكز التفوق الإقليمية ودون الإقليمية على أن تبادر، بمساعدة الوحدة الخاصة، حسب الاقتضاء، إلى استخلاص الدروس من تجارب التعاون الثلاثي وتصميم برامج مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٤ - **تشجع** الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية على أن تعطي الأولوية، عند تخطيط مشاريع التعاون التقني في البلدان النامية وصياغتها وتنفيذها، لاستخدام القدرات

والاستشارات والخبرة الفنية المحلية وعلى أن تستخدم، في حالة عدم توافرها، الموارد التقنية المستمدة من بلدان نامية أخرى؛

٥ - **تطلب** إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تبادر، بالتعاون مع مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المختصة وبالتشاور التام مع البلدان المعنية، إلى تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ما لبلدان الجنوب من قدرات في مجال البحث والتطوير، وذلك بغية تبادل المعارف والمنافع في مجال العلم والتكنولوجيا، و**تهيب** بالوحدة الخاصة مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، لتمكينها من الترابط فيما بينها والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن إنشاء صفحات استقبال على الإنترنت؛

٦ - **تحيط علما مع التقدير** بما تبذله الوحدة الخاصة من جهود لتعزيز تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب من خلال تجميع ونشر المعلومات المتعلقة بالممارسات الناجحة في البلدان النامية، **وتثني** على الوحدة الخاصة لما تبذله من جهود من أجل إقامة نافذة على الإنترنت لأنشطة التعاون فيما البلدان النامية، وهي شبكة المعلومات من أجل التنمية (WIDE)، وتطلب إلى المؤسسات المعنية التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها اللجان الإقليمية، أن تعزز سبل الوصول إلى قواعد بياناتها الحالية المتعلقة بأنشطة التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، وذلك من خلال شبكة المعلومات من أجل التنمية؛

٧ - **تشجع** الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تبادر، بالتعاون مع مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها اللجان الإقليمية، إلى توثيق ونشر الممارسات المبتكرة والناجحة للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك ترتيبات التعاون الثلاثي والترتيبات التي تدعمها مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

٨ - **تطلب** إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تساعد، في حدود ولايتها، على توثيق ونشر المشاكل والاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وللدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وذلك للمساعدة في توفير منبر للمجتمع الإنمائي الدولي يُعين على التصدي لهذه المشاكل والاحتياجات الخاصة، مع مراعاة المسائل التي تشغل بال بلدان العبور النامية، و**تحث** البلدان المتقدمة النمو والنامية، ومؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها اللجان الإقليمية والشركاء في التنمية، على تكثيف جهودها دعما لمبادرات بلدان الجنوب الهادفة على وجه الخصوص إلى إفادة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والدول النامية الجزرية

الصغيرة والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع أو التي تعاني أزمات، بغية تحقيق التنمية المستدامة وإدماجها في الاقتصاد العالمي بصورة أكثر إنصافا؛

٩ - **تطلب** إلى مؤسسات ووكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها اللجان الإقليمية وسائر المؤسسات المتعددة الأطراف المختصة، أن تتخذ المزيد من التدابير المحددة لجعل الاستعانة بطرائق التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزءا لا يتجزأ من برامج تعاونها العادية بما يتمشى واستراتيجيات الاتجاهات الجديدة، وذلك دعما لفعالية تنفيذها؛

١٠ - **تكرر** التأكيد الوارد في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية على ضرورة أن تضاعف المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية من جهودها من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما عنصرا هاما من عناصر التعاون من أجل الأنشطة الإنمائية؛

١١ - **تقر** بضرورة حشد مزيد من الموارد لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي؛

١٢ - **ترحب** بالمساهمات المالية التي قدمتها بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ولمبادرات التعاون الثلاثي بين بلدان الجنوب التي تحفزها أو تديرها الوحدة الخاصة، و**تدعو** سائر البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي لديها القدرات اللازمة على المساهمة في الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب وصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية إلى أن تفعل ذلك؛

١٣ - **تحيط علما مع الاهتمام** بالمناقشة المواضيعية بشأن دور القطاع الخاص في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي، فضلا عن المناقشات بشأن: دور التحويلات المالية في تعزيز التنمية؛ والمستحضرات الصيدلانية والرعاية الصحية؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

١٤ - **تسجل مع الارتياح** الاحتفال، خلال الدورة الثالثة عشرة، بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون فيما بين البلدان النامية، كما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها ٢٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

١٥ - **تطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريرا شاملا إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الرابعة عشرة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبشأن تنفيذ هذا المقرر؛

٢/١٣
الإطار العام لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تكرر تأكيد قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٧،

وإذ تحيط علما بتقرير مدير البرنامج الإنمائي إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى،

١ - **توافق** على المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك مرفقها بشأن إطار النتائج الموحد للأمم المتحدة المتعلق بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ **وتحث** المؤسسات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على التقيد بالمبادئ التوجيهية المنقحة وإطار النتائج الموحد في تصميم برامجها وصياغتها وتنفيذها وتقييمها والإبلاغ عنها؛

٢ - **تحيط علما مع التقدير** بقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٧، الذي قررت فيه الجمعية العامة إدراج الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية ما دام قائما، **وتحث** كلا من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على أن تبذل جهدها من أجل تقديم مساهمات سخية للصندوق الاستئماني، **وتحث كذلك** الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على استحداث نظام واضح لإدارة واستخدام الموارد في الصندوق الاستئماني؛

٣ - **ترحب** بالتأكيد على تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب الوارد في خطة الأعمال المستهدفة لمدير البرنامج الإنمائي، و**تطلب**، في هذا السياق، إلى مدير البرنامج أن يعزز فعالية آلية مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لا سيما على الصعيد الإقليمي، وعلى الصعيد القطري من خلال نظام المنسق المقيم؛

٤ - **تقرر** تغيير اسم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتصبح الوحدة الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب دون تغيير ولايتها أو نطاق أنشطتها، **وتقرر** أن تستعرض دوريا سير عمل الوحدة الخاصة في مجال دعم وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب؛

٥ - **تطلب** إلى صناديق وبرامج الأمم المتحدة وسائر أجزاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن تكثف جهودها من أجل إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطتها عن طريق استخدام الآليات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة وبالتشاور مع الدول الأعضاء؛

٦ - **تدعو** مكتب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى عقد مشاورات بين الدورات بهدف إبلاغ الدول الأعضاء بالأنشطة الجارية وبالتقدم المحرز في تعجيل تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية التوجهات الجديدة؛

٧ - **تحيط علما مع التقدير** بمقرر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي ٢٠٠٢/١ الذي وافق فيه على رصد اعتماد سنوي قدره ٣,٥ ملايين دولار للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال فترة البرمجة المقبلة، **وتكرر تأكيد** ضرورة الزيادة في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي، مما سيزيد أيضا في حجم الموارد المتاحة لتشجيع أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب، **وتطلب** إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج الأخرى أن تستعرض تخصيص الموارد للأنشطة المتعلقة بالتعاون بين الجنوب والجنوب، بهدف النظر في زيادتها؛

٨ - **تطلب** إلى مدير البرنامج الإنمائي أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الرابعة عشرة.

٣/١٣
جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تأخذ في اعتبارها الآراء المعرب عنها في دورتها الثالثة عشرة،

تقر جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الرابعة عشرة، التي ستعقد في عام ٢٠٠٥:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى.

٣ - النظر في تقريري مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

(أ) تنفيذ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للمبادئ التوجيهية المتعلقة باستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإطار النتائج الموحد للأمم المتحدة، فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛

(ب) الترتيبات التنظيمية والداعمة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (مثل الترتيبات الإدارية والقانونية والإعلامية والمالية).

٤ - مناقشة مواضيعية (سيقرر الموضوع على أساس المشاورات التي سيجريها مكتب اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء).

٥ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

٦ - إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى.

٧ - مسائل أخرى.

٨ - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن دورتها الرابعة عشرة.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

TCDC/13/L.1	الجلسة التنظيمية، نيويورك، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣
TCDC/13/L.2	جدول الأعمال المؤقت المشروح، بما فيه قائمة الوثائق
TCDC/13/L.3	إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
TCDC/13/1	استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
TCDC/13/2	النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
TCDC/13/3	المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية